إقليمي

2021-12-10

سياسة جديدة لفن إدارة الشؤون الاقتصادية لدى دول مجلس التعاون الخليجي: حالة المساعدات الإماراتية والتدخل المالي الإماراتي في مصر

كارين إي. يونج

ترجمة: هشام كمال

منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

@CAPITALFORUM1

خلاصة البحث:

استخدمت "دول الخليج العربي (AGS)"، أو الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والكويت، وعمان، والبحرين، وقطر، والإمارات) المساعدات الخارجية والمساعدات الإنسانية تاريخيا كأداة ناعمة للسياسات الخارجية لكل دولة منها على حده داخل الشرق الأوسط الكبير. وقد شهدنا مؤخرا مساعدات مالية ومساعدة عسكرية موجهة من قبل هذه الدول، وبخاصة السعودية، وقطر، والإمارات، نحو الجيران الذين يعيشون أزمات. وبالنظر إلى توسع دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالمساعدات الحكومية التي تقدمها في المنطقة الأوسع بعد عام 2011 في السياق التاريخي للثروة النفطية الهائلة، يقدم المقال دراسة حالة وثيقة عن المساعدات الإماراتية والتدخل المالي الإماراتي في مصر. حيث تشكل روابط المساعدات والاستثمارات الإماراتية مع مصر جزءًا من التزام استراتيجي متنامٍ يربط بين المصالح الاقتصادية الإماراتية المحلية والمصالح الأمنية، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وإضعاف الأيديولوجيات المتطرفة. وتعكس المرونة التي يتمتع بها فن إدارة الشؤون الاقتصادية لدولة الإماراتية الرغبة في تقليص الدعم، بالأخص عندما يُنظر للفرص الاستثمارية على أنها غير مناسبة للدولة، وللكيانات (المؤسسات والشركات) المرتبطة بها. ويمكن القول: إن النهج الإماراتي تجاه مصر يقدم شكلا جديدا من الشَرطية، أقل اهتماما، أو أقل استثمارا، فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاح المالي أو الاحتواء السياسي، وأكثر اهتماما بالنهوض بالهدفين التوأمين المتمثلين في تحقيق الرأسمالية التي تقودها الدولة، والرؤية الإقليمية لقيادة عربية علمانية.

1- مقدمة: السياسة الجديدة للاستثمارات والمساعدات الخارجية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي

لقد حدث تحول مثير للاهتمام في عالم المساعدة الإنمائية. وهو ما يدعى "المانحون الناشئون"، الذين يحلون محل، أو على الأقل يتحدّون، منطق وشروط المساعدات الخارجية المقدمة من المانحين الغربيين منذ ستينات القرن المنصرم [1]. تم تشكيل "لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)" في الستينات بهدف تنسيق وتعزيز المساعدات المقدمة من الدول المانحة المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتعتبر لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعا ذا قيم مشتركة، حيث إن أعضاءها يسعون إلى حد كبير لحل مشكلات التنمية على أساس أنها تمثل علاقات جديرة بالاعتبار بين الدولة والسوق في العرف الديمقراطي الليبرالي [2]. دول مجلس التعاون الخليجي ليست "ناشئة"، لكنها تجنح بعيدا عن نمط لجنة المساعدة الإنمائية، حيث إن أهداف مساعداتها وممارسات عطاءاتها تختلف عن نمط المساعدات المشروطة الموالية للرأسمالية، والموالية للديمقراطية، المقدمة من قبل المانحين الغربيين البارزين [3]. ولم تكن الدول الخليجية المنضمة حديثا لقافلة الدول المانحة، ولا دول

---

[1] - Woods, "Whose Aid? Whose Influence? China, Emerging Donors and the Silent Revolution in Development Assistance", International Affairs 84.6 (2008), pp. 1205–21. Zimmerman and Smith, "More Actors, More Money, More Ideas for International Development Co-Operation", Journal of International Develop- ment 23.5 (2011), pp. 722–38.

للوقوف بشكل أوثق على قضية هيمنة الأفكار الغربية في مجتمع المانحين، انظر: Duffield, "The Development Security Nexus in Historical Perspective: Governing the World of Peoples", Challenging the Aid Paradigm: Western Currents and Asian Alternatives, ed. Sorensen (2009), pp. 25–46.

[2] - Krageland, "The Return of the Non-DAC Donors to Africa: New Prospects for African Development", Development Policy Review 26.5 (2008), pp. 555–84. See: Kim and Lightfoot, "Does DAC-Ability Really Matter? The Emergence of Non-DAC Donors: Introduction to the Policy Arena", Journal of International Development 23.5 (2011), pp. 711–21.

[3] - في هذه الورقة، أقوم بتصوير مفهوم المساعدات بالمعنى الواسع للغاية - بما في ذلك المساعدات الخارجية، ومعونة التنمية، والاستثمار المستهدف - من المصادر الخاصة والعامة. يجمع الاقتصاد السياسي لدول الخليج بين الصناديق الحكومية والخاصة من خلال هياكل الملكية التي تمزج بين العائلة الحاكمة والمؤسسات الحكومية. ويعتبر كل من النقد، والنفط والغاز العينيين (أي: على هيئة سلع أو بضائع)، والمساعدات المباشرة، في الاستثمار الأجنبي المباشر جزءا من محفظة "المساعدات" لدول مجلس التعاون الخليجي وأدوات للسياسة الخارجية.

مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، من الجهات المانحة النشطة في موجات المساعدات منذ اكتشاف النفط وتأسيس الدول في الستينات والسبعينات من القرن المنصرم.

تاريخيا، استخدمت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والكويت، وعمان، والبحرين، وقطر، والإمارات) المساعدات الخارجية والمساعدات الإنسانية كأداة ناعمة لسياساتها الخارجية داخل الشرق الأوسط الكبير [4]. وفي الآونة الأخيرة، استخدمت كل من الإمارات، والسعودية، وقطر، المساعدات المالية والعسكرية بشكل خاص للتنافس على النفوذ داخل القيادة السياسية الناشئة في مصر، وفي سوريا لمحاولة إزاحة الأسد من السلطة، ولمواجهة حراك الدولة الإسلامية في العراق، وللتأثير على المعارك السياسية في ليبيا، وحتى في تونس صاحبة التجربة الديمقراطية الوليدة. ويمكن القول بأن الموارد المتاحة ليست سوى جزء واحد من تفسير أسباب قيام هذه الدول باتباع مثل هذه السياسات الخارجية النشطة، بما في ذلك من خلال الوسائل الاقتصادية: لم يكن لدى كل من البحرين وسلطنة عمان الموارد ولا الميل إلى اتباع مثل هذه السياسات، بينما تظل الكويت، التي تمتلك الموارد، أكثر حرصا - بشكل تقليدي - من ذلك بكثير. ومن الواضح أن ما أحدث الفرق هو مجموعة من الحسابات السياسية / الاستراتيجية، والاستمالة الخاصة، للقيادات المختلفة في كل من الرياض، وأبو ظبي والدوحة. ومن هنا، وعلى هذا الأساس، سيكون تركيزنا الرئيسي منصبا على مسألة استخدام هذه الدول الثلاث الأخيرة (السعودية، وقطر، والإمارات) للمساعدات - وبخاصة الإمارات.

لدى الدول الخليجية المصدرة للنفط أنماط معينة من الاقتصاد السياسي. فكل من الموارد النفطية والمساعدات الخارجية تعتبران من "الإيرادات السيادية"، لذلك ينبغي أن يكون هناك بعض القواسم المشتركة في خبرات الدول التي تجني هذه الإيرادات وتستخدمها لتهيئة أحد أجندات التنمية الاقتصادية [5]. قد يكون من المناسب الآن استكشاف كيفية قيام الدول – التي تقوم بتجميع هذه الإيرادات وتوزيعها كمساعدات - باتخاذ قرارات بشأن المستفيدين من المساعدات الأجنبية، وعمل آليات المساعدة. ومن جهتهم، قدم باحثون رأيا مفاده أن دول مجلس التعاون الخليجي تفضل بعض المستفيدين على آخرين على أسس دعم ثقافية ودينية [6]. منذ عام 2011، قامت دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة الإمارات، والكويت، وقطر، والسعودية، بإنشاء آليات جديدة للمساعدة، بما في ذلك المنح النقدية غير المقيدة [7]، والضخ في البنوك المركزية، والتوريدات العينية للنفط والغاز. تشمل المساعدات، كما هو مفهوم هنا، هذه الآليات، وكذلك تسهيلات الاستثمار الأجنبي من القطاعين العام والخاص في الخليج. علاوة على ذلك، نتوقع أن يؤثر سعر طاقة الكربون على مخصصات المساعدات. والقرينة هنا تشير إلى وجود علاقة أكثر دقة بين أسواق الطاقة ومساعدات دول مجلس التعاون الخليجي.

أتاح التراجع السريع في الثروة، والناتج عن الارتفاع السريع في أسعار النفط والغاز بين عامي 2003 و2014، للميزانيات التوسع في كل من الإنفاق العسكري والمساعدات المالية. وفي حين أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط من أواخر عام 2014 (هبط من مستوى قياسي بلغ فيه

---

[4] - لاستكشاف كيف تقوم دولة الإمارات، كدولة صغيرة، بتخصيص المساعدات ولماذا، انظر: Al Mezaini, The UAE and Foreign Policy Foreign Aid, Identities and Interests (2012).

[5] - Collier, "Is Aid Oil? An Analysis of Whether Africa Can Absorb More Aid", World Development 34.9 (2006), pp. 1482–97.

انظر أيضا، بشكل أكثر وضوحا في حجة مفادها أن الموارد الطبيعية والمساعدات الخارجية لها تأثيرات مماثلة على ترسيخ الحكومات في السلطة عندما تتراكم الريوع: Morrison, "What Can We Learn about the 'Resource Curse' from Foreign Aid?", The World Bank Research Observer 27.1 (2012), pp. 52–73.

[6] - Neumayer, "What Factors Determine the Allocation of Aid by Arab Countries and Multilateral Agencies?", Journal of Development Studies 39.4 (2003), pp. 134–47.

[7] - يقصد بها المنح غير المشروطة، أي: تكون لدى الدولة الممنوحة حرية التصرف في تلك المنح بلا قيد أو شرط. (المترجم).

سعر البرميل 107 دولارات في يونيو 2014، إلى مستوى بلغ فيه سعر البرميل 27 دولارا في فبراير 2016) قد يؤثر على قدرة هذه الدول على مواصلة سخائها، وممارسة فنون إدارة شؤون الدولة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، يشير اتخاذ قرار على المدى القصير بشأن المساعدات إلى منطق واستراتيجية مختلفين في العمل والتأثير [8]. ويعتبر النقاش الدائر حول إلى أي مدى تستطيع الدول الخليجية المنتجة للنفط أن تتحمل الضغوط المالية متفاوتا، وذلك نظرا لاحتياطات تلك الدول، وجهود الإصلاح الاقتصادي لديها، وقدرتها على الوصول إلى أسواق السندات الدولية [9].

يتتبع هذا المقال توسع نطاق المساعدات التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة الأوسع بعد عام 2011، رابطا حركة أسعار النفط بالمساعدات منذ السبعينات. لكن يبدو من المفيد القيام في هذا السياق بدراسة حالة وثيقة على وجه للخصوص للمساعدات الإماراتية والتدخل المالي الإماراتي في مصر منذ عام 2011. وذلك لعدة أسباب، منها؛ أولا؛ تعد الإمارات جهة فاعلة جديدة نسبيا في مجالي المساعدات والتدخل الإقليميين، ومبشرةً للسياسة المقبلة، بينما أصبحت برامج المساعدات الكويتية والسعودية للشرق الأوسط أكثر رسوخا. ثانيا، تعد سياسة المساعدات الإماراتية كذلك هي الأكثر ارتباطا باستراتيجيات الاستثمار الخاصة بالكيانات المرتبطة بالدولة، والتي تجسد النهج الرأسمالي الجديد للمعونة الذي يعرقل الأنماط التقليدية للجهات المانحة والمقرضة من الجهات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية. ثالثا، تتسم علاقة الإمارات مع مصر بأبعاد أيديولوجية وأمنية، حيث تُربط المساعدات والاستثمار بالمخاوف الوجودية للقيادة الإماراتية والعائلة الحاكمة. وتتعارض كل من الحركة السلفية، وحركة الإسلام السياسي الأكثر رسوخا التي تمارسها جماعة الإخوان المسلمين، مع رؤية الإمارات للعلمانية الإسلامية والرأسمالية. وتتوافق كذلك ممارسة القوة العسكرية مع الحاجة إلى شركاء أمنيين، وقد أبدت كل من الإمارات، والسعودية، اهتماما إزاء الحفاظ على التعاون العسكري مع مصر في جهود مكافحة الإرهاب، وبخاصة فيما يتعلق بدعم العمليات العسكرية في اليمن.

وفيما يلي:

(1) يتتبع هذا المقال مراحل تطور المساعدات الخارجية المقدمة من دول الخليج، مع تسليط الضوء على فترات المكاسب الاقتصادية من صادرات النفط والغاز، والتحولات اللاحقة في المساعدات.

(2) يحلل كيف تؤثر السياقات المحلية والدولية على أنماط المساعدات، مع الأخذ بعين الاعتبار الطلبات الجديدة على موارد دول الخليج في عصر انخفاض عائدات النفط.

(3) يبرهن على سلوك الإمارات لاستراتيجية مساعدات واستثمارات مترابطة للغاية من أجل تعزيز رؤية علمانية إماراتية محددة لرأسمالية وتنمية تقودها الدولة.

(4) يفصّل العلاقات الاستثمارية الإماراتية في مصر، وروابطها مع الكيانات الحكومية والعائلات الحاكمة.

---

[8] - Shilling, "Get Ready for $10 Oil", Bloomberg View, 16 Feb. 2016.

[9] - سوق السندات: هو سوق مالي يزود فيه المشاركون بإصدار سندات الديْن وتداولها. والسندات بشكل عام هي أداة دين تلجأ إليها الحكومات والشركات لتمويل مشاريعها حيث إنها توفر عائدا جيدا. ويشمل سوق السندات في المقام الأول الأوراق المالية الصادرة عن الحكومات، وأوراق دين الشركات، وتسهيل نقل رأس المال من المدخرين إلى المصدرين، أو إلى المنظمات التي تحتاج رأس المال للمشاريع الحكومية وللتوسع في الأعمال وعمليات الجارية. (المترجم).

يناقش المقال أنه على الرغم من وجود أوجه تشابه في أنماط المساعدات المقدمة من الدول الخليجية، إلا أن المساعدات والاستثمارات الإماراتية المرتبطة بمصر تشكل جزءًا من التزام استراتيجي متنامٍ يربط بين المصالح الاقتصادية الإماراتية المحلية والمصالح الأمنية، لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وإضعاف الأيديولوجيات المتطرفة. وتعكس المرونة التي يتمتع بها فن إدارة الشؤون الاقتصادية لدولة الإماراتية الرغبة في تقليص الدعم، بالأخص عندما يُنظر للفرص الاستثمارية على أنها غير مناسبة للدولة، وللكيانات (المؤسسات والشركات) المرتبطة بها. ويمكن القول: إن النهج الإماراتي تجاه مصر يقدم شكلا جديدا من الشَرطية، أقل اهتماما، أو أقل استثمارا، فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاح المالي أو الاحتواء السياسي، وأكثر اهتماما بالنهوض بالهدفين التوأمين المتمثلين في تحقيق الرأسمالية التي تقودها الدولة، والرؤية الإقليمية لقيادة عربية علمانية.

2- مراحل تطور المساعدات الخارجية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي

تاريخيا، مكّنت ثروة النفط والموارد الدول الخليجية من تقديم المساعدات الخارجية السخية. ومع ذلك، لا ترتبط الزيادات في أسعار النفط دائما بالتوسع في المساعدات والإعانات المالية التي تقدمها دول الخليج. وكما هو موضح أدناه، ففي أوقات ارتفاع أسعار النفط والتوسع الاقتصادي داخل دول الخليج، لم تزدد المساعدات الخارجية بالتناسب مع تلك الارتفاعات والتوسعات. وإذا قارنا أنماط المساعدات مع أسعار النفط في فترتين أخريين، مثلا؛ فترة منتصف سبعينات القرن الماضي والفترة ما بين 2003 و2008، نجد أن المساعدات قد توسعت مع الثروة النفطية في الفترة الأولى، وعلى العكس من ذلك في الفترة الثانية. وهناك أيضا أمثلة حديثة جدا على قيام دول الخليج بتقديم مساعدات إنمائية إقليمية في وقت تنخفض فيه أسعار النفط إلى مستويات تاريخية، وتواجه الدول الخليجية نفسها عجزا في ميزانياتها المالية. وتُعد سياسات المساعدات التي تقدمها دول الخليج، قبل كل شيء، استراتيجيةً، أو على الأقل سياسيةً: حيث يمكن أن تتغلب الأهداف السياسية على الاحترازات الاقتصادية - أو في الواقع على الأهداف الاقتصادية. ويتحدى صدى هذا التحول كلا من المعايير والأعراف الأساسية للتفاعلات بين الشمال والجنوب [10]. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تعمل سياسات المساعدات والتدخلات الخليجية على رفع مستوى الممارسات والبروتوكولات المعمول بها في مجتمع التنمية، في نفس الوقت الذي تعيد فيه رسم خريطة العلاقات بين الجهة المانحة والدولة المستفيدة كعلاقات بين الجنوب والجنوب، بدلا من علاقات بين الشمال والجنوب.

قبل انعقاد "مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري" بشرم الشيخ في مارس 2015 [11] (حيث تلقت مصر عروضا جديدة للمساعدات الخليجية)، أقر وزير الاستثمار المصري أشرف سلمان باستلام ما لا يقل عن 23 مليار دولار في شكل تمويلات مشتركة مباشرة من السعودية، والكويت،

---

[10] - Ibid.; Acharya, "How Ideas Spread: Whose Norms Matter? Norm Localization and Institutional Change in Asian Regionalism", International Organization 58.2 (2004), pp. 239–75, excerpted in: Momani and Ennis, "Between Caution and Controversy: Lessons from the Gulf Arab States as (Re-) Emerging Donors", Cambridge Review of International Affairs 25.4 (2012), p. 608.

يشير "الشمال" و"الجنوب": إلى الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول المتقدمة في نصف الكرة الشمالي، على عكس الدول النامية في الجنوب. وفي هذا السياق، يتم وصف الدولة بالشمال أو الجنوب ليس حسب الموقع، ولكن وفقا للمؤشرات الاقتصادية ونمط حياة السكان. ويشير مصطلح "التعاون بين الشمال والجنوب" إلى العملية التي بموجبها توفر الدولة المتقدمة الدعم إلى دولة نامية أقل ثراء، على سبيل المثال، تقديم المساعدات المالية خلال كارثة طبيعية أو أزمة إنسانية. (المترجم).

[11] - اطلع على تفاصيل "مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري"، الذي نظمته الحكومة المصرية بمساعدة الشركة البارز الخبيرة في العلاقات العامة، والمتخصصة في إقامة الفعاليات، "ريتشارد أتياس وشركاه"، على موقع الحدث "مصر المستقبل" على شبكة الإنترنت: https://web.archive.org/web/20161011070343/www.egyptthefuture.com/. وفيما يتعلق بالدعم السياسي والاستثماري الدولي للحدث، انظر: Shenker, "Sharm El Sheikh Rumbles with Grand Promises of the International Elite", The Guardian, 15 Mar. 2015.

والإمارات، منذ تولى عبد الفتاح السيسي للرئاسة في أواخر صيف 2013 [12]. وتوجه دول الخليج المساعدات في المنطقة في شرائح كبيرة على نحو متزايد، مع ربطها بقليل من القيود (الشروط). وعلى الرغم من عدم وجود "قيود" شَرطية تقليدية لبرامج الإقراض التابعة لصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تربط توزيع الأموال بالإصلاحات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية، إلا أن دول الخليج تمثل نموذجا لقناة مساعدات ملموسة، ويمكن تحويل مسارها بسهولة. ومن جهتها، قد لا تطلب تلك الدول الكثير مقابل المساعدة، لكنها قد تفشل كذلك في تقديم أو تحويل مسار المساعدات سريعا إذا لم يتم تحقيق أهدافها السياسية والاستثمارية الأوسع نطاقا في الدولة المستفيدة. وتمثل المساعدات الإماراتية لمصر مثالا على هذا الاتجاه.

إن ما يميز الإمارات عن الدول الخليجية الأخرى بخصوص علاقاتها مع مصر هو استراتيجية تنموية واسعة النطاق. حيث يتضح التزام الإمارات تجاه مصر من حيث كمية وتنوع مساعداتها واستثماراتها، وكذلك اهتمامها بتوطين المساعدات من خلال الاستثمار المباشر في مجالي الإنشاءات والصناعة. وعلى الناحية الأخرى، تميزت كل من الكويت والسعودية بسخائهما فيما يخص ودائعهما النقدية لدى البنك المركزي المصري، على قدم المساواة مع ودائع الإمارات، وكذلك توريدات النفط العينية. من جهتها، ترى الإمارات استراتيجية تنموية في نجاحها الخاص في تطبيق مبدأ الرأسمالية التي تقودها الدولة، والتي تغذيها المشاريع العقارية، والمرتكزة على التوجه السياسي المنبثق من الإسلام، ولكنه في نفس الوقت علماني الطرح. وما يمكن أن يصف أخلاقيات المساعدة والشراكة الاستراتيجية في ظل هذه الرؤية العلمانية هو طبيعة الأعمال التجارية، والقيمة مقابل المال، وليس الالتزام الثقافي أو الديني.

ترغب دول الخليج بشكل متزايد في تصدير نماذج الاقتصاد السياسي الخاصة بها، كتحدٍ للوصاية والهيمنة الغربية، في جهودها الاستراتيجية للحد من المنافسة السياسية، وبخاصة فيما يتعلق بالفضاء السياسي المتسامح مع التنظيم السياسي الديني النشط، أو الإسلام السياسي. وقد وصف السيسي، في خطابه للمستثمرين المحتملين في شرم الشيخ، مصر بأنها "خط الدفاع الأول" ضد الإرهاب الإقليمي، وبالتالي - حسب رؤيته - فهي مكان جيد للاستثمار [13]. إن استخدام منتجات النفط والغاز كمساعدات عينية، وتوجيه الإنشاءات والعقارات لتعمل كأدوات استثمارية (للقطاعين العام والخاص)، واستراتيجيات التوظيف، والتلاعب بالبنوك المركزية باعتبارها أدوات سريعة لخفض قيمة العملة، كل هذه الاستراتيجيات مرتبطة بالممارسات الخليجية في الحوكمة الاقتصادية. من جهتها، تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي بشكل منتظم توافر منتجات النفط والغاز، بأسعار مدعومة بشكل كبير، لتحفيز الصناعات التحويلية والإنشائية غير الفعالة، بينما توفر تكاليف المعيشة على مستوى المستهلك. وحتى عام 2016، حينما بدأت إصلاحات الدعم في دول مجلس التعاون الخليجي [14]، نجحت ممارسات الحوكمة الاقتصادية تلك، وتم تكرارها في سياسات المساعدات الخارجية. ومع وجود تأكيد محلي جديد على التقشف والمساءلة المالية، يمكن أن تواجه استراتيجيات المساعدات تغييرات كذلك، على ناحية أخرى، كان للفترة من 2011 إلى 2016 أثر مدمر على المساعدات التقليدية متعددة الأطراف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيما في حالة مصر.

---

[12] - Arnold and Aboudi, "Egypt Got $23 Bln in Aid from Gulf in 18 Months – Minister", Reuters, 2 Mar. 2015.

الصحيح هو تولي السيسي للرئاسة في 2014، وليس 2013. فعلى الرغم من كونه سيطر على مقاليد الأمور في مصر بعد انقلاب 3 يوليو 2013، إلا أن عدلي منصور – رئيس المحكمة الدستورية العليا آنذاك - هو من تولى الرئاسة مؤقتا حتى 2014، حيث أُجريت انتخابات رئاسية صورية تولى على إثرها السيسي مقاليد الحكم رسميا في 8 يونية 2014. (المترجم).

[13] - El Wardany, Al-Tablaway, and Feteha, "Egypt Secures Billions in Aid, Deals as Gulf Arabs Lead Way", Bloomberg, 14 Mar. 2015.

[14] - Ulrichsen, "Meaningful Change or False Dawn: Policymaking in an Age of Austerity", Gulf Affairs: Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum (2016), pp. 2–4.

	الإمارات	السعودية	قطر	الكويت
2011	3 مليارات دولار (منها مليار و500 مليون من صندوق خليفة بن زايد للإسكان والمشروعات الصغيرة) [15]. مساعدات مسجلة كمساعدات خاصة [16].		500 مليون دولار نقدا، و2 مليار دولار وديعة في البنك المركزي المصري [17].	
2012	مساعدات مسجلة كمساعدات خاصة [18].		مليار دولار نقدا، وحوالي 4 مليارات دولار وديعة بالبنك المركزي المصري [19].	
2013	منحة قدرها مليار دولار، ووديعة أخرى بقيمة 2 مليار دولار بالبنك المركزي المصري [20]. منحة عينية (بترول وغاز طبيعي) بقيمة 225 مليون دولار [21].	حزمة مساعدات بقيمة 5 مليارات دولار: منحة نقدية بقيمة مليار دولار، و2 مليار دولار عينية (بترول وغاز طبيعي)، ووديعة بقيمة 2 مليار دولار بالبنك المركزي المصري [22].		منحة مالية قيمتها مليار دولار، ووديعة قيمتها 2 مليار دولار بالبنك المركزي المصري [23].
2015	حزمة مساعدات بقيمة 4 مليارات دولار مخصصة لمصر: 2 مليار دولار مخصصة للبنك المركزي المصري، و2 مليار دولار لتمويل مشروعات، ووديعة بقيمة ملياري دولار بالبنك المركزي المصري [24].	مليار دولار كتعهد للبنك المركزي (3 مليارات دولار التزام استثماري)، ووديعة بقيمة 2 مليار دولار بالبنك المركزي المصري [25].		

[15] - Halime, "UAE's $3bn Aid Package to Egypt for Housing and Small Firms", The National, 6 July 2011.

[16] - UAE Office for the Coordination of Foreign Aid, "United Arab Emirates: Foreign Aid" (2011), available online at www.mofa.gov.ae/SiteCollectionDocuments/UAEFA2011-En.pdf.

[17] - Anon., "UPDATE 1-Egypt's Foreign Reserves Rise after Qatar Deposit", Reuters, 19 Jan. 2013.

[18] - UAE Ministry of International Cooperation and Development, "United Arab Emirates: Foreign Aid" (2012), available online at www.mofa.gov.ae/SiteCollectionDocuments/ UAEFA2012-En.pdf.

[19] - Saleh and Werr, "Qatar Throws Egypt $2.5 Billion Lifeline to Prop up Pound", Reuters, 8 Jan. 2013.

[20] - Laessing, "UAE Transferred $3 Billion in Aid to Egypt, Saudi to Follow Shortly", Reuters, 18 July 2013.

[21] - Anon., "Arab Gulf States Reassure Egypt of Petroleum Aid", Ahram Online, 20 Aug. 2013.

[22] - Anon., "Saudi Arabia Approves $5 Billion Aid Package to Egypt", AlArabiya, 9 July 2013.

[23] - Dokoupil, "Kuwait Promises Egypt $4 Billion in Aid – State News Agency", Reuters, 10 July 2013.

[24] - Kassem and Cronin, "UAE Pledges $4bn Towards Egypt's Economic Recovery", The National, 14 Mar. 2015.

[25] - Farouk et al., "Update 1-Egypt Receives $6 Bln from Saudi Arabia, UAE, Kuwait", Reuters, 22 Apr. 2015.

2016	تخصيص 4 مليارات دولار لمصر، نصفها لأغراض الاستثمار، ونصفها كوديعة بالبنك المركزي المصري [26]. كما قدمت الإمارات استثمارات ملموسة في مشاريع تنموية لم تتحقق بعد، لكن استثمارات الإمارات في مصر بلغت قيمتها حوالي 4.5 مليار دولار في مارس 2016 [27]. وأودع "صندوق أبو ظبي للتنمية" مليار دولار في البنك المركزي في أغسطس [28].	تعهُد بتقديم 3 مليارات دولار في شكل قروض ومنح في يناير [29]. توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء صندوق استثمار بقيمة 16 مليار دولار [30]. توقيع مذكرة تفاهم بشأن تمويل الطاقة واستثمارات التنمية في مارس [31]، ومع ذلك تم تعليق إمدادات النفط في أكتوبر [32]. وديعة البنك المركزي المصري البالغ قيمتها 2 مليار دولار في أكتوبر يبدو أنها المعونة الوحيدة المؤكدة / التي تم تسليمها [33].		

جدول رقم (1): مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي لمصر

تتركز اقتصادات الخليج بدرجة كبيرة في توفير الأدوات الاستثمارية، التي في الأغلب تكون في مجال الإنشاءات والعقارات، لأن هذه القطاعات تعمل على تيسير الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في حين أنها تعمل كذلك بالتوافق مع دورات الإنفاق الحكومي [34]. وقد قامت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بتقييد السياسات النقدية بربطها بشكل ما بالدولار الأمريكي. الجدير بالذكر أن تلك الدول لا تواجه تقلبات حادة في العملة (أو تضخما جامحا). على ناحية أخرى، قد تتمثل توقعات المانحين في المساهمة في استقرار الاقتصاد حال إيداع العملة الصعبة بالبنك المركزي. ولكن في الواقع، قد تؤدي الودائع النقدية إلى تفاقم مشكلة التضخم، حيث ستصبح السياسة النقدية معتمدةً على المصدر الخارجي للعملة الصعبة من أجل الحفاظ على سعر صرف مستهدَف. وهناك أدلة على أن التقلبات الحادة في المساعدات، بالأخص في الودائع النقدية، تخلق حوافز للحكومات المستفيدة لزيادة الاستهلاك وتقليص الإنفاق [35]. وهذا بدوره يخلق تقلبات في سعر الصرف

[26] - Westall et al., "Update 2-UAE Allocates $4 Bln to Egypt for Development and C. Bank", Reuters, 22 Apr. 2016.

[27] - Anon., "UAE's Investments in Egypt Hit $4.5 Bn", Mubasher, 29 Mar. 2016.

[28] - Anon., "Abu Dhabi Fund for Development Deposits $1Bn in Central Bank of Egypt", Abu Dhabi Fund for Development, 23 Aug. 2016.

[29] - Feteha and Wahba, "Saudi Arabia to Support Egypt With $3 Billion of Loans, Grants", Bloomberg, 4 Jan. 2016.

[30] - Abdelatty, Brown, and Paul, "Egypt, Saudi Arabia Sign 60 Billion Saudi Riyal Investment Fund Pact", Reuters, 9 Apr. 2016.

[31] - Anon., "Egypt and Saudi Arabia Set to Ink Petroleum, Investment Deals", Saudi Gazette, 20 Mar. 2016, rep. by AlArabiya on 20 Mar. 2016.

[32] - Farouk, Asma, and Croft, "Saudi Aramco Informed Egypt About Suspending Oil Product Supply: Official", Reuters, 10 Oct. 2016.

[33] - Aswad, Torchia, and King, "Mideast Stocks-Egypt Rallies on $2 Bln Saudi Deposit; Gulf Mixed", Reuters, 13 Oct. 2016.

[34] - Arvai, Prasad, and Katayama, Macroprudential Policies in the GCC States Countries (2014), pp. 9–11.

[35] - Desai and Kharas, "The Determinants of Aid Volatility", Brookings Institute Global Economy and Development Series, Working Paper 42 (2010), pp. 5–6.

(تضخم)، والذي يرتبط أيضا بتراجع النمو. ويعد تخفيض قيمة العملة في مصر في نوفمبر 2016 بأكثر من 30٪ نموذج في صلب هذا الموضوع[36].

تاريخيا، زادت دول الخليج مساعداتها لأهداف سياسية متعلقة بالتحولات في الاقتصاد السياسي الدولي. فبعد الحظر النفطي الذي فرضته الدول الخليجية عام 1973، تراكمت "البترودولارات" [37] في البنوك الدولية، ما خلق طفرة في الإقراض للبلدان النامية. وبلغت فوائض "أوبك" في الفترة بين عامي 1974 و1976 ما يقارب 142 مليار دولار، في حين بلغت قيمة العجز المالي في البلدان النامية حوالي 80 مليار دولار [38]. وبلغ معدل المساعدات الخارجية التي قدمتها دول الخليج حوالي 12.48٪ من قيمة "الناتج القومي الإجمالي (GNP)" [39] في ذروة الطفرة النفطية عام 1973 [40]. وقد ناقش أندريه سيمونز الرأي القائل بأن المساعدات الخليجية كانت موجهة إلى البلدان النامية (من خلال المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات الثنائية) لتقليص حدة ثروة ما بعد الحظر بين نظيراتها من الدول النامية [41]. ومنذ ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم، مارست دول مجلس التعاون الخليجي المانحة المزيد من سياسة ضبط النفس مع انخفاض عائدات النفط بنسبة تقارب 2.38٪ من "الناتج القومي الإجمالي (GNP)" بحلول عام 1985 [42]. وبعد الغزو العراقي للكويت عام 1991، منحت دول مجلس التعاون الخليجي الأولوية للأمن على حساب المساعدات الإنمائية، ولمزيد من السياسات التدخلية أو الطرح العام لأهداف السياسة الخارجية. وكان هناك ارتفاع كبير ومفاجئ في المساعدات الخليجية الموجهة لجهود إعادة الإعمار في الكويت، والذي تضاءل بشكل سريع بحلول منتصف التسعينات [43]. وحسبما أوضحتا "المومني وإنيس"، انخفضت المساعدات الخارجية الخليجية بمقدار النصف في أواخر التسعينات (1.3 مليار دولار) مقارنة بالفترة من 1990إلى 1994 (2.6 مليار دولار)، والتي كانت في حد ذاتها فترة ضبط نفس [44]. وكان للفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أثر عميق على ممارسات دول مجلس التعاون الخليجي المانحة. وتحت ضغط التدقيق المكثف من قبل الحكومات الغربية على خلفية دعمها لطالبان أفغانستان قبل عام 2001، أعادت دول الخليج ضبط المعايير الخاصة بأهداف المساعدات التي تقدمها، وفي بعض الحالات،

---

[36] - Kholaif, "Egypt Free Floats Its Currency, Devaluaing It Against the Dolar", *Wall Street Journal*, 3 Nov. 2016.

[37] - البترودولار: مصطلح اقتصادي يطلق على الأموال التي تُحصّلها الدول المصدرة للنفط، وذلك لأن سعر النفط كان ولا يزال مقوما بالدولار. وهو يشير بوجه عام إلى ظاهرة تخص الدول الرئيسية المصدرة للنفط، وبخاصة أعضاء منظمة "أوبك"، بالإضافة إلى روسيا والنرويج، حيث تجني تلك الدول أموالا من تصدير النفط الخام أكثر مما يمكنهم الاستثمار بكفاءة في اقتصاداتهم. (المترجم).

[38] - Momani and Ennis, "Between Caution and Controversy" (2012), pp. 605–27.

[39] - الناتج القومي الإجمالي: هو مجمل ما ينتجه البلد من دخل، بما في ذلك إيراداته من الخارج. وهو يعتبر مقياسا لحجم الإنتاج الاقتصادي من السلع والخدمات من موارد مملوكة من قبل سكان منطقة معينة في فترة زمنية ما (حتى وإن كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم خارج هذه المنطقة). وهو أحد المقاييس التي تستخدم لقياس الدخل القومي والمصروفات العامة للدول.

ومفهوم "الناتج القومي الإجمالي (GNP)" مشابه لمفهوم "الناتج المحلي الإجمالي (GDP)"، غير أن الناتج المحلي الإجمالي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا، بينما يحسب الناتج القومي الإجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محليا، والفرق بينهما مهم من الناحية الاقتصادية. (المترجم).

[40] - Nonneman, Development, Administration and Aid in the Middle East (1988), p. 133.

[41] - Simmons, Arab Foreign Aid (1981).

[42] - Ibid.; Nonneman, Development, Administration and Aid in the Middle East, p. 133.

[43] - Gulf State Assistance to Conflict-Affected Environments", LSE Kuwait Programme on Development Working Paper 10 (2010), p. 9. Barakat and Zyck elegantly demonstrate this dramatic peak in official devel- opment aid by Gulf states in 1991–92, see p. 9.

[44] - Ibid.; Momani and Ennis, "Between Caution and Controversy" (2012), p. 609. اعتمدت الباحثتان بسمة المومني وكريستال إنيس على البيانات المقتبسة من موقع "MEES"، وهو موقع معني بتحليل بيانات النفط والغاز في الشرق الأوسط. انظر:www.mees.com

بذلت المزيد من الجهود لطرح ممارسات مساعدات خاصة بها في إطار برامج عالمية للحد من الفقر [45]. ويعد نموذج "دبي العطاء (Dubai Cares)"، الذي أنشأه الشيخ محمد بن راشد (حاكم دبي)، مثالا على ذلك، حيث تحول المانحون من توجيه المساعدات للدول العربية أو الإسلامية المستفيدة التقليدية إلى الدول الأكثر احتياجا.

خلقت الطفرة النفطية الثانية في الفترة من 2003إلى 2008 معضلة بخصوص المساعدات التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي، حيث لم تتكرّر هبّات السخاء التي حدثت في أوائل السبعينات، إما لأن أولويات الدولة، "والمتطلبات الأساسية"، المتعلقة بالإنفاق المحلي قد ارتفعت، أو بسبب شعور دول الخليج بعدم جني مقابل يذكر للمساعدات التي قدمتها من أجل الفوز بمكانة بارزة في المؤسسات الدولية، أو اكتساب حلفاء في دول نامية أخرى. وقد زادت احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي من 53.5 مليار دولار في عام 2003 إلى 514.3 مليار دولار في عام 2008، ولكن في المقابل زادت المساعدات الخارجية بشكل متواضع، متراجعةً إلى مستويات أواخر الثمانينات [46] (قدّرت الباحثتان "المومني وإنيس" المساعدات الخارجية التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 1985إلى1990 بمبلغ 3.1 مليار دولار).

وتتتبع الأشكال البيانية (2 "أ"، و2 "ب"، و2"ج") أدناه المساعدات السعودية، والكويتية، والإماراتية، من سبعينات القرن الماضي حتى الآن، وذلك باستخدام بيانات "المساعدة الإنمائية الرسمية" الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). تجدر الإشارة إلى أن البيانات نفسها مسيسة، نظرا لأن لدينا رؤية محدودة للمساعدات الحكومية الرسمية المقدمة من دول الخليج المانحة، بينما لا يتم تقديم تقارير متعلقة بالتبرعات الخاصة (التي يقدمها في الغالب أفراد من العائلات الحاكمة في دول الخليج) [47]. من جهتها، بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهودا لتسهيل عملية تقديم التقارير المتعلقة بالمساعدات المالية في السنوات القليلة الماضية. وقد أصدرت الإمارات تقريرها الأول عن المساعدات الخارجية عام 2013، وأنشأت منذ ذلك الحين إطارا مؤسسيا لتتبع وتنسيق جهود المساعدات الحكومية [48]. على ناحية أخرى، ربما تمتلك الكويت إطار المساعدات الأكثر شفافية منذ فترة طويلة، على الأقل فيما يتعلق بتوجيه المساعدات من خلال مؤسسة واحدة، هي: "الصندوق الكويتي للتنمية". حيث يقدم الصندوق الكويتي تقارير بانتظام عن مشاريعه ومساهماته، عارضًا نمط إنفاق إقليمي واسع [49]. ومع ذلك، لا تزال التبرعات الفردية الكويتية تشكل مصدر قلق لكثير من الحكومات الغربية.

بدأت قطر كذلك في تقديم تقارير عن مساعداتها الخارجية، وكذلك السعي لتتبع الأعمال الخيرية الخاصة داخل الإمارة [50]. بدوره، يُولي "إيفرين توك"، وغيره ممن يبحثون في شؤون سياسة المساعدات الخارجية القطرية، اهتماما خاصا بمراحل تطور التبرعات القطرية، بما في ذلك إنشاء جمعية قطر الخيرية عام 1992، والمعنية بتسهيل عمليات التبرعات الخاصة الموجهة إلى خارج البلاد. ويعد "صندوق قطر للتنمية"

---

[45] - Cooper and Momani, "The Challenge of Re-Branding Countries in the Middle East: Opportunities Through New Networked Engagements Versus Constraints of Embedded Negative Images", Place Branding and Public Diplomacy 5.2 (2009), pp. 103–17.

[46] - IMF, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia (2008), p. 61.

[47] - Shushan and Marcoux, "The Rise (and Decline?) of Arab Aid: Generosity and Allocation in the Oil Era", World Development 39.11 (2011), pp. 1969–80.

[48] - أومأ "مكتب تنسيق المساعدات الخارجية (FACO)" التابع لوزارة الشؤون الخارجية الإماراتية، والذي تم إنشاؤه في عام 2014، إلى وجود التزام عام باستراتيجية الإمارات المتعلقة بالمساعدات والتدخل في المنطقة وخارجها: وزارة الشؤون الخارجية الإماراتية، "مكتب تنسيق المساعدات الخارجية"، 2014.

[49] - انظر على سبيل المثال: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (2013): الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، "أنشطة الصندوق الكويتي" (2013).

[50] - Tok, Calleja, and El-Ghaish, "Arab Development Aid and the New Dynamics of Multilateralism: Towards Better Governance?", European Scientific Journal 1 (2014), pp. 591–604.

أحد آليات توزيع المساعدات، إلى جانب كل من وزارة الخارجية، و"مؤسسة قطر" [51] (المؤسسة الحكومية المعنية بالتعليم والجمعيات الخيرية)، و"جهاز قطر للاستثمار" (صندوق الثروة السيادي لدولة قطر). ولكن على ناحية أخرى، كان هناك تقرير واحد بشأن المساعدات الخارجية أصدرته الحكومة القطرية في عام 2012.

ومن جهتها، تبذل المملكة العربية السعودية أقل الجهود فيما يتعلق بالمساءلة العامة عن نشاط جهاتها المانحة، رغم أنها (مثل الإمارات، والكويت) أدارت مؤسسة رسمية أو صندوقا للمساعدة الإنمائية الموجهة من قبل الدولة، حيث تم إنشاء "الصندوق السعودي للتنمية" بموجب مرسوم في عام 1974. وفي الآونة الأخيرة، يهدف "مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية" إلى تسهيل - أو التحكم - في إيصال المساعدات إلى اليمن، بما في ذلك الإشراف على المرور الآمن لتقديم المساعدات متعددة الأطراف. ويؤكد فيلانجر على تفضيل الإماراتيين، والسعوديين، والكويتيين، للمساعدات الثنائية عبر الصناديق، وليس عبر جهات متعددة (صندوق الأوبك، أو صندوق النقد الدولي، أو صندوق النقد العربي، إلخ) مساهمين بذلك في التفاوت في المعايير بين المساعدات المقدمة من الدول الخليجية والمانحين من "لجنة المساعدة الإنمائية" [52]. كما أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول الخليجية المانحة، وبخاصة فيما يتعلق بممارساتها الخاصة بالمساعدات بعد عام 2001، ومبالغ التبرع، وتقديمها للتقارير المتعلقة بالمساعدات [53]. توضح الجداول أدناه تلك التفاوتات.

Table IIa: *Saudi Arabia (KSA) official development aid and oil prices, 1970–2013.*

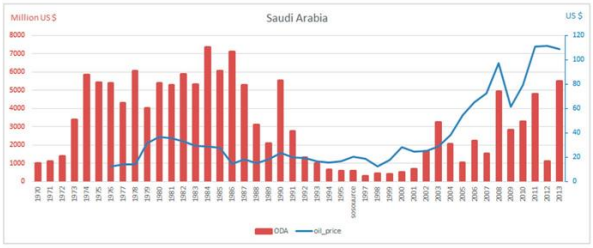

Table IIb: *Kuwait official development aid and oil prices, 1970–2013.*

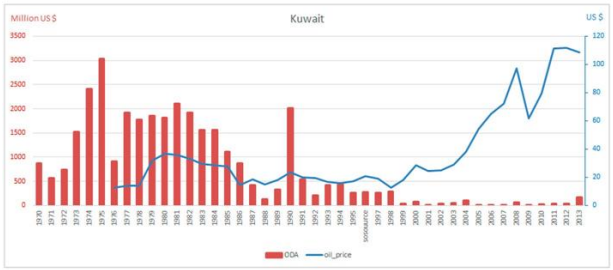

Table IIc: *United Arab Emirates official development aid and oil prices, 1970–2013.*

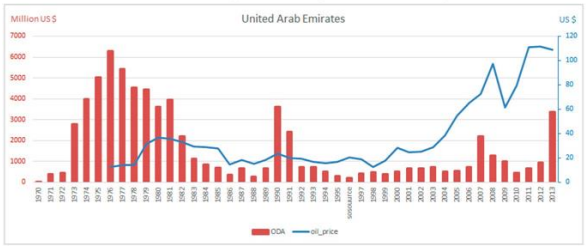

الأشكال البيانية (2 "أ"، و2 "ب"، و2"ج")

[51] - مؤسسة قطر: هي مؤسسة غير ربحية تتألّف ممّا يزيد على 50 كيانًا في مجالات التعليم، والبحوث، وتنمية المجتمع. (المترجم).

[52] - Villanger, Arab Foreign Aid: Disbursement Patterns, Aid Policies and Motives (2007), pp. 6–7.

[53] - Billat, The Funding of Humanitarian Action by Non-Western Donors: The Sustainability of Gulf States' Contributions, MA diss. (2015).

3- أهداف و آثار المساعدات الخارجية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي

من الواضح أن المساعدات الخارجية تعد أولوية للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فالمساعدات تنشئ تحالفات، وتسعى لدعم الأنظمة الصديقة. ومع ذلك، فإن سجل المساعدات الخارجية للفعالية الإنمائية، على الأقل في التجربة المقارنة بين المانحين الغربيين والبلدان النامية، أمر موضع شك. وتكشف الأدلة التجريبية والمستنبطة من مجموع الكتابات عن هذا الموضوع، سواء في الدراسات النوعية أو الدراسات الاستقصائية الكبيرة، عن أن المساعدات الخارجية ليست علاجا شافيا. ومثل لعنة الموارد، قد تمثل المساعدات صدمة خارجية للاقتصادات السياسية النامية، وترسيخا للمعضلات في الحوكمة والتقلبات المالية، حتى في الوقت الذي يكون الهدف منها تخفيف المعاناة الإنسانية [54]. ولم تحقق الحكومات التي تسعى إلى تعزيز الأهداف الاستراتيجية سوى القليل من النجاح بخصوص خلق حوافز آنية في أجندات الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في وجهات المساعدات [55]. قد تكون المساعدات سببا في اكتساب حلفاء، أو قد تدفع عجلة الإصلاح والنمو الاقتصادي، ولكن ليس بالضرورة عادةً في ذات الوقت. وتنقسم الكتابات حول الكيفية التي قد تفضي بها المساعدات الخارجية إلى النمو الاقتصادي، وبخاصة حينما يكون للمساعدات الخارجية هدف سياسي مزدوج متمثل في إنشاء دول "زبونة"، أو دعم موقف أيديولوجي أو دفاعي [56].

يطرح التوسع الجديد للمساعدات والاستثمارات الخليجية في مجال أوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السؤال التالي: ما هي أهداف السياسة الخارجية التي تتوقع هذه الدول تحقيقها من خلال الموارد الاقتصادية؟ تشير الدلائل المبكرة إلى أنه، على الأقل بالنسبة لقطر والإمارات والسعودية، حسب التوقعات، ستعمل المساعدات على تحقيق عدد من الأهداف، بما في ذلك: خلق فرص استثمارية، وإنشاء "بوابات" إقليمية لأسواق أكبر، ونفوذ للحكومات، خاصة في شمال أفريقيا، وإنشاء مسارات لنفوذ سياسي محلي يمكنه إنشاء أو دعم أو سحق منظمات سياسية محلية، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين [57]. كما تعد الجهود المنسقة لمكافحة الإرهاب دافعا جوهريا وراء الحفاظ على تدفقات المساعدات المالية. ويبدو أن هناك عملية سارية المفعول لإعادة ضبط المعايير عندما لا تتحقق الأهداف الاقتصادية، لكن تظل الأهداف السياسية، وخصوصا التي على غرار الأيديولوجية، أهدافا قوية. ففي حالة العلاقات الإماراتية المصرية، حيث لم يؤتِ التعاون الاقتصادي ثماره، تشير حزم المساعدات المخفضة - ولكن المستدامة - إلى استمرار العلاقة على أسس دفاعية وأيديولوجية، أي: الجهود المبذولة لإضعاف جماعة الإخوان المسلمين، ودعم الجهود المصرية الداخلية المبذولة لمكافحة الأنماط العنيفة من الفكر الجهادي في سيناء.

---

[54] - هناك بعض النقاش حول الكيفية التي يمكن أن تدعم بها المساعدات الخارجية أو تعوق أي بلد معرض لخطر الحرب الأهلية، وهذا يتوقف على توقيت تخصيص المساعدات، وما إذا كان سيسمح للحكومات بمواصلة زيادة الإنفاق لتفادي الأزمة، خاصة في اقتصادات المنتجات الزراعية / الأولية. انظر: Savun and Tirone, "Exogenous Shocks, Foreign Aid and Civil War", International Organization 66.3 (2012), pp. 363–93. See: Collier and Hoeffler, "Aid, Policy and Peace: Reducing the Risks of Civil Conflict", Defence and Peace Economics 13.6 (2002), pp. 435–50.

[55] - Bearce and Tirone, "Foreign Aid Effectiveness and the Strategic Goals of Donor Governments", Journal of Politics 72.3 (2010), pp. 837–51.

[56] - هناك جدل حول ما إذا كان حتى المستفيدين الذي يحظون بنظام "حوكمة جيدة" قد يجنون نموا اقتصاديا عبر المساعدات الخارجية. انظر: Burnside and Dollar, "Aid, Policies, and Growth", American Economic Review 40 (2000), pp. 847–68. And in rebuttal, see: Easterly, Levine, and Roodman, "Aid, Policies, and Growth: Comment", American Economic Review 94 (2004), pp. 74–80.

[57] - Sons and Wiese, "The Engagement of Arab Gulf States in Egypt and Tunisia since 2011: Rational and Impact", DGAP Analyse 9 (2015).

يدرك الباحثون أن المساعدات الخارجية يمكن أن تساهم في تمديد فترة اعتلاء الحكام - والحكومات - الفاسدين ومنعدمي الكفاءة للسلطة [58]. وفي الواقع، يوضح فيصل أحمد في بحثه أن مصادر إيرادات الموارد (بما في ذلك التحويلات والمساعدات الأجنبية) يمكن أن تطيل من فترة حكم الحكومة إذا تم استخدامها في مكافأة النخبة، حتى في ظل تدهور الرفاهية الكلية [59]. ولا تشجع تلك النتائج على القول بأن المساعدات الخارجية تفعل القليل لتحسين الحوكمة، بل قد تصبح تلك المساعدات مصدرا ملموسا للوصاية السياسية.

يكشف عمل بحثي جديد متعلق بالعلاقة بين المساعدات الأجنبية والدول التي تعاني من الإرهاب والاضطرابات الداخلية عن بعض الروابط المثيرة للاهتمام. حيث وجد "بيوتر لي" أنه في الوقت الذي للنزاع المسلح فيه تأثير سلبي على كميات المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف، تميل الدول المستفيدة التي تعمل على مكافحة الإرهاب إلى لمس زيادة في تدفقات المساعدات الأجنبية [60]. ولكن هذه المساعدات الأجنبية تميل إلى أن تكون ثنائية الأهداف ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالأهداف الاستراتيجية للدولة المانحة في مواجهة التطرف العنيف. المفاجأة في بيانات "لي" هي أن النتائج لا تنطبق على الدول ذات الأغلبية المسلمة عندما تكون مسارح لأعمال إرهابية. وهذا يعني أن زيادة المعونات والمساعدات الخارجية لا تتدفق كما هو معد لها بالنسبة للدول ذات الأغلبية المسلمة التي تواجه الاضطرابات الداخلية والتهديد بالإرهاب.

إذا قمنا بإجالة النظر في حجة "لي"، فالمعنى الضمني يتمثل في احتمال ترك استراتيجيات المساعدة الإنمائية الغربية، وغالبا الأمريكية، فراغا في الدول ذات الأغلبية المسلمة التي تشكل مسارح للتهديد الإرهابي (و / أو الاضطرابات الداخلية)، ما يخلق منافذ للدول الأخرى لتقديم المساعدات وعقد التحالفات الاستراتيجية. وقد يوفر هذا تفسيرا جزئيا للسبب الذي يجعلنا نلمس طلبا على مساعدة دول الخليج للدول الإسلامية المعرضة لتهديد الهجمات الإرهابية المحلية والدولية.

وبصفة أعم، هناك أدلة قوية على وجود علاقة متنامية بين الأمن والمساعدات بعد عام 2001، ما يعني أن حزم المساعدات المتزايدة مكرسة لبناء القدرات الأمنية المحلية، والتدريب، وتوفير المعدات، وتحقيق أهداف الأمن القومي للمانح [61]. بالتالي، فإن المساعدات "الهائلة"، بهذا المعنى، لا تتعلق فقط بتخصيصات لمرة واحدة للمساعدات بناءً على سخاء المانحين أو الأهداف الأمنية، ولكن التحولات المعيارية في النظام الدولي بشأن كيف ومتى يمكن أن تستهدف المساعدات الدول التي تمر بأزمات. ثم تتنافس الأزمات الأمنية والأزمات الإنسانية على تمويل المساعدات، مع نتائج مختلفة في كثير من الأحيان. في الواقع، غالبا ما ينظر مجتمع المساعدات إلى الأزمات الإنسانية من خلال عدسة الأمن، "المطرقة التي تناسب جميع المشكلات". لقد واجه باحثون مثل مارك دوفيلد ما اعتبروه مشكلة تتطلب حلا، والمتمثلة في كيف منحت "عملية إخضاع أجندة المساعدات والتنمية للجانب الأمني" الأولوية للحرب على الإرهاب وحماية "الأوطان" فوق أهداف المساعدات التقليدية، مثل توفير الوصول إلى المياه أو التعليم الأساسي [62].

---

58 - Ahmed, "The Perils of Unearned Foreign Income: Aid, Remittances, and Government Survival", American Political Science Review 106.1 (2012), pp. 146–65.

59 - Ibid., p. 146.

60 - Lis, "Terrorism, Armed Conflict and Foreign Aid", Peace Economics, Peace Science and Public Policy 20.4 (2014), pp. 655–67.

61 - Woods, "The Shifting Politics of Foreign Aid", International Affairs 81 (2005), pp. 393–409.

62 - Duffield, "Human Security: Linking Development and Security in an Age of Terror", 11th General Conference of the EADI, Bonn, 21 to 24 Sept. 2006, pp. 11–38.

لقد بسّطت الاتجاهات الأخرى في التوزيع والتصميم المؤسسي لبرامج المساعدات مسألة تجاوز الدولة المستفيدة، والتي قد تتجنب بعض مشاكل تغول النخب والأنظمة الممارسة للوصاية، ولكن لها كذلك تأثير نزع الشرعية عن الدولة المستفيدة كشريك في عملية توزيع المساعدات. وقد أوضحت الباحثة "سيمون ديتريش" أن الجهات المانحة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستهدف المساعدات الثنائية نحو الحكومات المستفيدة، وتوجه المساعدات بدلا من ذلك إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في مجال التنمية. وهي تستشهد بدولة هايتي كنموذج في صلب هذا الموضوع. حيث تلقت هايتي أكثر من 700 مليون دولار من المساعدات من المانحين بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2008، ولكن تجاوزت أكثر من 60٪ من هذه المساعدات الحكومة المركزية [63]. تعهد المانحون بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمساعدات مجموعها 112 مليار دولار، واستهدفت أكثر من 30٪ من تلك المساعدات (حوالي 41 مليار دولار) عبر الجهات الفاعلة من غير الدول في الولايات (منظمات غير حكومية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومقاولين من القطاع الخاص) [64]. إن محاولات استهداف المحتاجين مباشرة، بدلا من مساعدة الحكومات، تعد بطريقة ما، آلية لمواجهة تقييمات فشل المساعدات الحكومية-الحكومية التقليدية: الشَرطية [65]. (قد يكون من الصحيح أيضا إمكانية استخدام المانحين بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمساعدات الحكومية المباشرة من أجل تحقيق أهداف سياسية) [66].

ومع ذلك، فإن الاتجاه السائد بين المانحين بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو الاستمرار في تقديم كميات كبيرة من المساعدات للدول ذات الإدارة السيئة مع توجيهها تحذيرا قانونيا من تجاوز مؤسسات الدولة. علاوة على ذلك، قد تنحرف موجة جديدة من المساعدات المقدمة من قبل دول الخليج عن ممارسات المانحين الدوليين الأخرى، حيث ستكون أقل ارتباطا بالأنماط المالية والمعيارية على حد سواء. على سبيل المثال، يناقش "سام جونز" الرأي القائل بأن هناك دليلا على وجود عدم تجانس كبير في السلوك المتعلق بالمساعدات، سواء بين الدول أو بمرور الوقت، ما يعني أن هناك "أنظمة مساعدات" متميزة تحدث في فترات مختلفة [67]. ترتبط أنظمة المساعدات بكل من المخاوف المعيارية (أي: المساعدات المرتبطة بالأمن)، والذروات المدفوعة بالنتائج (أي: عندما يكون هناك دليل على استجابة أحجام المساعدات لعملية التحول إلى النظام الديمقراطي)، والانحدارات (على سبيل المثال، عندما يتم دمج دورات مالية بين المانحين) [68]. باختصار، يمكن أن تكون المساعدات الإجمالية دورية وعرضة لتأثير الأقران، أو "تأثير العربة" [69]. وفيما يتعلق بدول الخليج، لابد أن يؤخَذ تأثير التوجهات الشخصية للقيادة بخصوص خيارات المساعدات كأحد الاعتبارات. والأمر الأكثر إلحاحا هو دليل ظاهر حديثا على عدم فعالية

---

[63] - Dietrich, "Bypass or Engage? Explaining Donor Delivery Tactics in Foreign Aid Allocation", International Studies Quarterly 57 (2013), p. 698.

[64] - Ibid., pp. 699–712.

[65] - Ibid., p. 701. Dietrich makes this point referencing the work of Paul Collier. See: Collier, Guillaumont, Guillaumont, and Gunning, "Redesigning Conditionality", World Development 25.9 (1997), pp. 1399–407.

[66] - Mesquita and Smith, "A Political Economy of Aid", International Organization 63.2 (2009), pp. 309–40.

[67] - Jones, "Aid Supplies Over Time: Addressing Heterogeneity, Trends and Dynamics", World Development 69 (2015), pp. 31–43.

[68] - Ibid., p. 31.

[69] - يستشهد جونز بحجة مبكرة حول دورات الأقران للمساعدات في: Dudley and Montmarquette, "A Model of the Supply of Bilateral Foreign Aid", The American Economic Review 66 (1976), pp. 132–42.

تأثير العربة: هي ظاهرة نفسية تتميز بازدياد معدل تقبل المعتقدات والأفكار والموضات والنزعات عندما يعتنقها آخرون بالفعل. وبمعنى آخر، زيادة احتمالية تبني الفرد لفكرة أو فعل ما كلما زاد عدد الآخرين الذين سبقوه لهذا. (المترجم).

المساعدات التي تستهدف الدول التي تعاني من مشكلة تتعلق بالإرهاب وميل لتطبيق تكتيكات أمنية قمعية، بل قد تزيد تلك المساعدات من الحوادث القمعية بالدولة [70].

قد نتوقع حدوث بعض هذه الآثار الجانبية حال زيادة المساعدات الأجنبية التي تقدمها دول الخليج إلى دول أخرى في الشرق الأوسط، وبخاصة مصر. وقد تساهم المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي في ملء الفجوات في الأنماط والتفضيلات المعيارية للمساعدات الغربية، على الرغم من أنه من المرجح أن يعزز دعم الحكومات القمعية وممارسة الوصاية. إن غياب شركاء المساعدات في برامج التنمية والحوكمة في مصر هو نتيجة مباشرة لجهود الحكومة لإضعاف المجتمع المدني وإغلاق المنظمات القائمة الممولة من الخارج [71]. وحتى لو كان الشركاء البارزون بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتبرعون لمصر، فهناك القليل من المؤسسات غير الحكومية القادرة على استيعاب المساعدات. ويمكننا بالتأكيد توقع مساعدة مقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي لمصر لترسيخ الجهاز الأمني التابع لإدارة السيسي وتمكين قمع جماعات المعارضة السياسية. وبهذا المعنى، رسّخت المساعدات والاستثمارات الخليجية الكبيرة في مصر حكم السيسي، مع تغيير المشهد المؤسسي المحلي كذلك تجاه مزيد من شراكات المساعدات. ومن ثم فاستدامة العلاقة، وبخاصة بين مصر والإمارات، ومصر والسعودية، تعتبر هشة بشكل خاص.

وحسبما يتضح من سحب التبرعات العينية من النفط والغاز السعوديين [72] في نوفمبر 2016، وتأخر - أو عدم تسليم - تعهدات بمساعدات وقروض، يظل التفاوض بشأن علاقات المساعدات بين الخليج والمنطقة الأوسع حساسة للغاية [73]. وقد اشتعلت التوترات بن السعودية ومصر في أواخر عام 2016 على خلفية المطالبات الإقليمية بجزيرتين في البحر الأحمر، وكذلك موقف مصر داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن نظام الأسد [74]. حيث صوتت مصر لصالح قرار يدعو إلى وقف القصف الروسي في سوريا بدعم من المملكة العربية السعودية، وبعد فشل القرار، صوتت مصر لتأييد قرار روسي مضاد، ما يظهر قدرتها على اللعب على كلا الجانبين مع لاعبين بارزين في مشهد النزاع السوري. يذكر أنه لم تتم إعادة الجزر المتنازع عليها إلى السعودية من قبل مصر بموجب حكم المحاكم المصرية [75]. وتدخلت الكويت لتجديد عقد قائم لتوريد النفط والغاز إلى مصر في أواخر عام 2016 [76]. وكشف الوضع المالي غير المستقر لمصر أواخر 2016 عن مدى النفوذ الكبير لدول الخليج على مصر. ومن أجل الحصول على حزمة قروض من صندوق النقد الدولي، اعتمدت مصر على جزء من المساعدات والقروض المقدمة من دول الخليج، بما في ذلك وديعة - مذكورة في أحد التقارير - بقيمة ملياري دولار بالبنك المركزي المصري في أكتوبر 2016.

---

[70] - Savun and Hays, "Foreign Aid as a Counterterrorism Tool: Aid Delivery Channels, State Capacity, and NGOs", presented at the American Political Science Association Annual Meeting, Seattle, 1–4 Sept. 2011, p. 25.

[71] - Godfrey, "Egyptian NGOs Live Under Threat of Regulation", Nonprofit Quarterly, 27 May 2015.

[72] - Habboush and El Wardany, "Saudi Suspends Egypt's Oil Shipments until Further Notice", Bloomberg, 7 Nov. 2016.

[73] - Young, "The Gulf's Entanglement in Egypt", Arab Gulf States Institute in Washington, 25 Aug. 2016.

[74] - Ibish and Aly, "Egypt-GCC Partnership: Bedrock of Regional Security Despite Fissures", Arab Gulf States Institute in Washington Issue Paper 11 (2016).

[75] - Ahmed, "Egyptian Court Annuls Deal to Hand Over Two Red Sea Islands to Saudi Arabia", Reuters, 21 June 2016.

أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما في مارس 2018 في النزاع القضائي الذي دار بين المحكمة الإدارية العليا (التي قضت ببطلان الاتفاقية)، ومحكمة الأمور المستعجلة (التي أبطلت حكم الإدارية العليا)، بعدم الاعتداد بالحكمين، وهو ما يفيد عدم الجواز لأي محكمة أو جهة تنفيذية مخالفة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين. وتم تسليم الجزيرتين للسعودية فعليا. (المترجم).

[76] - Mahdi, "Kuwait Said to Renew Contract to Supply Crude Oil to Egypt", Bloomberg, 17 Nov. 2016.

علاوة على ذلك، لدينا أدلة جيدة تُظهر أن المساعدات في شكل منح نقدية للحكومة المصرية تزيد من حدة مشكلة التضخم، ما يخلق تأثيرا جانبيا مزعزعا للاستقرار على الاقتصاد الهش الذي تسعى المساعدات إلى تعزيزه. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة "المونيتور" عبر عمر الشنيطي، مؤسس شركة "مالتيبلز إنفيستمنت جروب Multiplies Investment Group"، أن المساعدات الخليجية السخية التي تجاوزت 15.32 مليار دولار بين عامي 2014 و2016 ساعدت على ارتفاع حجم "الناتج المحلي الإجمالي (GDP)" مع الأثر الإضافي الجوهري المتمثل في ارتفاع نسبة التضخم السنوي التي وصلت إلى 13 ٪[77]. إن تدفق النقد للبنك المركزي له تأثير كلي على النقد المتداول، ما يؤثر سلبا على التوافر الحقيقي للنقد والودائع في الحسابات المصرفية العادية (التابعة للأفراد أو المؤسسات الصغيرة). علاوة على ذلك، فإن القدرة على تخصيص مبالغ نقدية للنفقات الحكومية خارج إجراءات الميزانية العادية (سواء كانت قانونية، أو كانت متماشية مع مشاورات الجهات المانحة الأخرى متعددة الأطراف) تؤثر سلبيا على أولويات الميزانية، وتجعل التخطيط لميزانيات السنوات المستقبلية أقل موثوقية.

4- السياق الدولي مقابل السياق المحلي في أنماط المساعدات الخليجية

تماما كما تغير السياق الدولي بين المانحين، فقد تغيرت أولوياتهم بشأن أهداف المساعدات منذ أوائل الألفية الجديدة، وهذا هو الحال بشكل خاص في السياق المحلي ودون الإقليمي لدول الخليج. وعلى خلفية الاضطرابات الإقليمية بعد عام 2011، والانخفاض اللاحق في عائدات النفط في منتصف عام 2014، يقع التقليد الثنائي للمساعدات الخليجية متماشيا مع متطلبات الإنفاق المحلي، بما في ذلك استحقاقات الرفاهية، والاستثمار في البنية التحتية، في لحظات من القلق العام المتزايد إزاء العجز في الميزانيات، واستمرار انخفاض أسعار الطاقة. (انظر الجدول رقم (3) أدناه). وتشارك دول مجلس التعاون الخليجي في نقاشات طويلة بشأن فعالية المساعدات من خلال مجموعة من المعايير والأولويات الخاصة بها، والتي ليست متماسكة بالضرورة داخل المنطقة دون الإقليمية.

في ضوء الحقائق المالية الحالية في نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تواجه فيها الدول الست عجزا في الميزانيات، وتزايدا في إصدار الديون السيادية، سيكون من المنطقي افتراض حدوث بعض الآثار بشأن قرارات المساعدات التي تقدمها. وقد نحتاج الآن إلى دراسة كيف تعمل تفضيلات المانحين، وأولويات الأمن، والدورات المالية، والاعتماد على الموارد، على تغيير ديناميكية تقديم المساعدات وتلقيها. ستأتي سياسة المساعدات بالضرر على نحو متزايد على دول مجلس التعاون الخليجي محليا، أو على الأقل، قد تحتاج إلى تبرير فيما يتعلق بالاقتطاعات من النفقات المحلية.

يوضح الجدول رقم (3) بعض التحديات الشاملة التي تواجه دول الخليج كجهات مانحة، وكحكومات فعالة تلبي المطالب المحلية على الموارد المالية للدولة. إن استمرار المساعدات معقد، ليس فقط من خلال انخفاض الموارد المالية، ولكن من خلال تضخيم السياسة المحلية كمتلقٍ منافس لموارد الدولة. ومن المهم أن نلاحظ أن دولة الإمارات خرجت من الأزمة الشاملة في الفترة 2015-2016 في وضع أفضل من معظم جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي، ما زاد من تعزيز دورها المحتمل كمزودة للمساعدات ومتدخلة في الأزمة الإقليمية.

[77] - Mounir, "Will Sisi's Economic Reforms Succeed?", Al-Monitor, 25 Aug. 2015.

	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (بالمليار دولار)، 2016. توقُّع	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (بالمليار دولار)، 2017. تنبؤ	عجز الميزانية، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 2016	عجز الميزانية، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 2017	عجز الميزانية بالمليار دولار أمريكي عام 2016	عجز الميزانية بالمليار دولار أمريكي عام 2017
الإمارات	374	411	%3-	%1-	12-	3-
السعودية	638	697	%15-	%10-	92-	68-
قطر	167	190	%8-	%4-	13-	8-
الكويت	96	107	%17-	%9-	16-	10-
عمان	73	79	%19-	%10-	13-	8-
البحرين	32	34	%16-	%13-	5-	4-
المجموع الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي	1379	1518	%11-	%7-	152-	101-

جدول رقم (3): الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. المصدر: بنك الإمارات دبي الوطني - إدارة الأصول، "السندات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي: الاستمرار في مسار ثابت"، مذكرة ائتمان، 2 فبراير 2017.

بالنظر الخاص إلى هذا السياق المالي المتغير، فإن تحديد الأولويات فيما يتعلق بالأهداف يصبح أكثر أهمية. وللوقوف على ما قد يكونون عليه، أو كيف يمكن أن يتطوروا، فإن تجربة الجهات المانحة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليست نقطة انطلاق مفيدة للغاية. ففي الواقع، تختلف أولويات المساعدات الاستراتيجية التي نشأت في الخليج بشكل عام عن تلك التي نشأت في الغرب. وإن مبررات زيادة المساعدات تدعمها المنفعة المتبادلة بين مجتمعات الأعمال والتمويل في الدولة المانحة. وفي حالة دولة الإمارات، تمثلت الأولوية المهيمنة في الطموح للتنسيق بين الأعمال التجارية والأمن: ما الذي يعزز وضع الدولة، مع توفير الاستثمار الجيد للدولة أيضا. وعندما ترتبط مصالح الدولة بالمصالح الاقتصادية بشكل وثيق، نلمس السمة المميزة لفن إدارة الشؤون الاقتصادية لدول الخليج العربي. ونظرا للوجود الكثيف للكيانات المرتبطة بالدولة في اقتصادات الخليج، فإن أي قرار بالمساعدة يمثل أيضا فرصة استثمارية للشركات المرتبطة بالدولة للاستفادة من العلاقات الثنائية.

يمكن أن تكون المساعدات بمثابة استراتيجية استثمار طويلة الأجل في بناء التحالفات، وكذلك في توفير التمويل الذي تشتد الحاجة إليه في البنية التحتية، ودعم المجتمعات الزراعية في شكل عمليات شراء الأراضي والمزارع (التي تعد بمثابة أمن غذائي لدول الخليج)، والاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية. وغالبا ما تكون المجالات التي تشهد فيها البلدان النامية ضعفا وتكون بحاجة إلى الاستثمار، هي المجالات التي تتمتع فيها دول الخليج بخبرات آنية في الشركات والكيانات المملوكة للدولة أو المرتبطة بها.

5- الربط الوثيق بين المساعدات التي تقدمها الإمارات واستراتيجيتها الاستثمارية

ربما تكون هذه الاستراتيجية المنسقة للأعمال والأمن هي السمة الرئيسية لسياسة الإمارات الخارجية وسياسة المساعدات الخارجية. في المقابلات التي أجريت مع مستشاري وزارة الخارجية الإماراتية، سُمع موضوع متكرر في الاجتماعات ابتداءً من الوزير وصولا إلى المستشارين: العائد على الاستثمار[78]. لا يتم احتساب العائد كصورة مالية خالصة. بل يتضمن العائد؛ الوصول إلى الأسواق، والهيمنة على الأسواق، وحيازة الأولوية قبل المنافسين الإقليميين فيما يتعلق بمساحة الاستثمار / المساعدات المستهدفة، والفرص الاستشرافية لصالح الكيانات ذات الصلة بالدولة من أجل إقامة شراكات مربحة، بمسار متوسط إلى طويل الأجل في الأغلب. ولا تعد كل من التجارة، والاستثمار، والأمن، وبناء هوية الدولة ضمن نظام دولي، أهدافا استراتيجيةً يعارض بعضها بعضا.

الشركة	الملكية / المديرون	التاريخ
بنك أبو ظبي الوطني (NDAD)	سمو الشيخ طحنون بن زايد (رئيس مجلس الإدارة)	في عام 1975، افتتح بنك أبو ظبي الوطني أول فرع له في الخارج في مصر. وكان بذلك أول بنك إماراتي يفتتح فرعا له في الخارج. وأصبح بنك أبو ظبي الوطني شركة مساهمة عامة في عام 2000[79].
بنك أبو ظبي الإسلامي-مصر	سعادة جوعان عويضة سهيل الخيلي (رئيس مجلس الإدارة)	تأسس عام 1980 كشركة مساهمة مصرية[80].
بنك الاتحاد الوطني	سمو الشيخ نهيان مبارك آل نهيان (رئيس مجلس الإدارة ووزير الثقافة والشباب الحالي)[81]. "بنك الاتحاد الوطني (UNB)" هو شركة مساهمة عامة تأسست بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1982. وهو البنك الوحيد في الإمارات الذي تمتلك فيه حصص كبيرة حكومات كل من أبو ظبي: (50٪)، ودبي: (10٪). ونسبة 40٪ المتبقية من الأسهم مملوكة للجمهور. وأسهم بنك	وسع بنك الاتحاد الوطني وصوله إلى مصر من خلال الاستحواذ الناجح على بنك ACMB سابقا، والذي يعمل حاليا في البلاد بصفته "بنك الاتحاد الوطني-مصر" من خلال عدد من المراكز المصرفية. وتم تأسيس بنك الاتحاد الوطني-مصر، الذي يعمل تحت مظلة مجموعة بنك الاتحاد الوطني، التي تتخذ من الإمارات مقرا لها، كشركة مساهمة في عام 2006[83].

[78] - مقابلات مع مستشارين دوليين يعملون لدى وزارة الخارجية حول استراتيجية التنمية في مصر، لندن، مارس 2015.

[79] - بنك أبو ظبي الوطني، نبذة عن البنك، متاح من خلال هذا الرابط: www.nbad.com/en-eg/about-nbad/overview.html

[80] - بنك أبو ظبي للاستثمار، التقرير السنوي (2013)، متاح من خلال هذا الرابط: www.adib.eg/ADIB%20Annual%20Report% 202013%20En.pdf

[81] - شغل آنذاك منصب وزير الثقافة وتنمية المعرفة، ثم تم تعيينه في منصب وزير التسامح في أكتوبر 2017، وهي الوزارة التي استحدثتها الإمارات عام 2016. (المترجم).

[83] - بنك الاتحاد الوطني، "بنك الاتحاد الوطني-مصر"، متاح من خلال هذا الرابط: http://unb-egypt.com/about/

	الاتحاد الوطني مدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية [82].	
بنك المشرق	عبد الله بن أحمد الغرير (المؤسس ورئيس مجلس الإدارة).	بدأ بنك المشرق أعماله تحت اسم "بنك عمان" عام 1967 [84]، وكان مقره في دبي. وأطلق بنك المشرق عملياته الخاصة بالأفراد والمؤسسات الصغيرة في مصر عام 2009 [85].
بنك الإمارات دبي الوطني (NBD)	صاحب السمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم (رئيس مجلس إدارة الشركة الأم).	أُدرج بنك الإمارات دبي الوطني في سوق دبي المالي في أكتوبر 2007 كعملية دمج لثاني ورابع أكبر بنوك الإمارات (بنك الإمارات الدولي، وبنك دبي الوطني). ودخل السوق المصرية في يونيو 2013 من خلال الاستحواذ على فرع بنك "بي إن بي باريبا BNP Paribas" في مصر [86].

جدول رقم (4): استثمارات قطاع البنوك الإماراتية في مصر

يعد الاستحواذ على "صفقة جيدة" أولوية، ولكن الأمر الذي على نفس القدر من الأهمية هو الاستحواذ على "صفقة أفضل" من الدول الخليجية المنافسة. وقد برزت صورة لهذا التنافس الإقليمي كذلك في المقابلات مع قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعنيين بمشروع تعليمي مموَّل تنافست فيه العديد من دول الخليج المانحة حول الفوز بإبراز الاسم، والائتمان الترويجي. إن الدعاية للمساعدات والتحالفات مع المقرضين والوكالات متعددة الأطراف تعكس ممارسة طويلة الأجل لسياسة السعي إلى حيازة المكانة. ولطالما كانت هذه الممارسات جزءًا من مساعي دول الخليج لطبع علامتها التجارية في أسواق البيع بالتجزئة المحلية، وجزءا كذلك من الجهود المبذولة للمشاركة في العلامة التجارية من خلال ترويج العلامات التجارية الخليجية في الخارج (مثل شركات الطيران التي ترعى فرق كرة القدم). وتعد جهود القطاع العام، أو بالأحرى الجهود التي تبذلها الدولة في ترسيخ الولاء للعلامة التجارية من خلال الانخراط في مجال المساعدات متعددة الأطراف، جديدة وتعكس بدورها تحولا في أولويات الهوية لدول الخليج. وإن عملية إعادة ضبط المعايير هذه وثيقة الصلة بحالة دولة قطر، وهي دولة بذلت جهودا محددة في موضعة محفظة مساعداتها بهدوء بعد جهودها العلنية سيئة السمعة من خلال استضافة الأحداث الرياضية. كان القطريون هم الذين طالبوا بإبراز اسمهم على البرنامج التعليمي [87].

[82] - مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، "هيكل ملكية البنوك التجارية المحلية حسبما كانت في 2013/12/31"، متاح من خلال هذا الرابط: https://www.centralbank.ae/en/pdf/ownership/Ownership-Structure-of-local-Banks-En-19102014.pdf

[84] - بنك المشرق، "نبذة عن المشرق"، متاح من خلال هذا الرابط: www.mashreqbank.com/egypt/en/about-us/about-us

[85] - Anon., "Dubai-Based Mashreq Bank Launches Egypt Operations", Gulf News, 1 Apr. 2009.

[86] - بنك الإمارات دبي الوطني (NBD)، "نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني"، متاح من خلال هذا الرابط: www.emiratesnbd.com.eg/egypt-en/index.cfm/about-us/home/about-us/

[87] - مقابلة مع مسؤول تنفيذي بالمؤسسة التعليمية الخيرية، واشنطن العاصمة، أغسطس 2015.

إمارات مصر		تأسست شركة إمارات مصر للمنتجات البترولية لتحقيق اتفاقية التعاون الدولي بين جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة في عام 2001 [88].
دانة غاز	الشيخ أحمد بن سلطان القاسمي (رئيس مجلس الإدارة). حوالي 38٪ من أسهم الشركة مملوكة لكيانات إماراتية، و25٪ إضافية مملوكة لكيانات من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى [89].	تعمل "دانة غاز" في مصر منذ عام 2007، منذ أن استحوذت على شركة "سنتوريون إنرجي إنترناشيونال Centurion Energy International" مقابل 950 مليون دولار. ومنذ ذلك الحين، استثمرت الشركة أكثر من مليار دولار في البلاد. وهي تدير حاليا العديد من حقول الغاز البرية في منطقة دلتا النيل [90].
مصدر	الشيخ محمد بن زايد آل نهيان (ولي عهد أبو ظبي، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الإماراتية، ورئيس مجلس إدارة الشركة الأم "مبادلة"). "مصدر" شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة "مبادلة" للتنمية، المملوكة لحكومة أبو ظبي [91].	تأسست "مصدر" عام 2006. وفي عام 2010، دخلت "مصدر" في مباحثات مع مصر لمشروع الرياح بقدرة 200 ميجاواط الذي يقع على طول ساحل خليج السويس في منطقة البحر الأحمر. وكانت الشركة مستعدة لبدء دراسات الجدوى، لكن أدى عدم الاستقرار السياسي إلى تعليق جميع الخطط. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يمثل الدخول الأول لشركة "مصدر" في قطاع الطاقة المتجددة الكبير في مصر، إلا أن لديها العديد من المشاريع الخاصة المستمرة في البلاد [92].

جدول رقم (5): الطاقة: استثمارات النفط، والغاز، والطاقة المتجددة، الإماراتية في مصر

يعد النهج الإماراتي موجها بواسطة الأعمال التجارية، ويمتد عبر حدود القطاعين العام والخاص، وكذلك طبيعة الاقتصاد الإماراتي. وتعد السياسة الخارجية الإماراتية تجاه مصر بعد عام 2013 أوضح مثال على هذا النهج. وتستمر العلاقات الإماراتية المصرية في التطور، مع تزايد النفوذ الإماراتي باستمرار تدهور الوضع المالي في مصر. وعلى عكس علاقات المساعدات / الحلفاء التقليدية، يبدو النهج الإماراتي أكثر استعدادا لإعادة المعايير المتعلقة بأهداف المساعدات بشكل سريع، وإعادة النظر فيها (وحتى تحويل مسارها عكسيا) مبكرا في الجداول الزمنية الخاصة للمشروع.

التنمية الحديثة	الشركة مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة [93]	تأسست الشركة في 8 يونيو 2005.

[88] - إمارات مصر، "تاريخنا"، متاح من خلال الرابط: https://emaratmisr.com/About

[89] - دانة غاز، "التقرير السنوي والحسابات" (2015)، متاح من خلال الرابط: www.danagas.com/en-us/Investors/Annual% 20Report%202015.pdf

[90] - Anon., "Dana Sets Course for Mideast Upstream Growth", Rigzone, 9 Jan. 2007.

[91] - مبادلة، "الهيكل التنظيمي للشركة"، متاح من خلال الرابط: www.mubadala.com/en/who-we-are/corporate-structure

[92] - Anon., "Egypt to Build Wind Farm with Abu Dhabi's Masdar", Reuters, 17 Feb. 2010.

[93] - التنمية الحديثة، "نبذة عن التنمية الحديثة"، متاح من خلال الرابط: http://altanmiamodern.com/en/view.php?id=2

إعمار مصر	محمد علي راشد البار (رئيس مجلس الإدارة). "إعمار مصر للتطوير ش.م.ع." هي الشركة التابعة المملوكة بالكامل لشركة إعمار العقارية الإماراتية [94].	تأسست شركة إعمار العقارية عام 1997، وهي شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي. أطلقت إعمار، في أغسطس 2005، أول مشروع لها في مصر، مشروع "أب تاون كايرو" [95].
داماك العقارية	حسين علي سجواني (المؤسس ورئيس مجلس الإدارة) [96].	تأسست شركة داماك العقارية، المطور السكني والترفيهي والتجاري الخاص، في دبي عام 2002. كانت داماك العقارية قد دخلت السوق المصرية عام 2007 مع إطلاق مشروع "بارك أفينيو Park Avenue" [97].
أرابتك مصر	خادم عبد الله القبيسي (الرئيس السابق للشركة الأم أرابتك القابضة). أكبر مساهم في أرابتك هو صندوق أبو ظبي للاستثمار "آبار للاستثمار"، الذي يمتلك حصة تبلغ 22٪. وقد تم عرض مليون منزل، 13000 منها في ديسمبر 2015 [98].	تأسست "أرابتك مصر للإنشاءات ش.م.ع" عام 2010 في مصر كشراكة بين "أرابتك للإنشاءات ذ.م.م"، الشركة التابعة المملوكة بالكامل لشركة "أرابتك القابضة ش.م.ع"، وشركة "عامر جروب القابضة ش.م.ع" بنسبة 55٪ لصالح "أرابتك للإنشاءات" [99].

جدول رقم (6): البناء والتطوير العقاري: استثمار الإمارات العربية المتحدة في مصر.

6- نظرة عامة على الروابط الاستثمارية بين الإمارات ومصر

هناك روابط طويلة الأمد بين الإمارات ومصر في قطاع البنوك، والإنشاءات، والطاقة، والسياحة، وتجارة التجزئة، والزراعة. وتوضح الجداول أدناه بعض الروابط الرئيسية بين الدولة والقطاع الخاص، كما تقدم بعض ما يتعلق بهيكل ملكية المؤسسات. وتوضح هذه الأمثلة اثنين من المزاعم المهمة. الأول: يتعلق بأن لهيكل الاقتصاد الإماراتي قيادة سياسية واقتصادية مقترنة. وكما يحدث عبر دول مجلس التعاون الخليجي، من الشائع رؤية أفراد العائلات الحاكمة للإمارات السبع في مجالس إدارات الكيانات والمصالح المالية والتجارية الكبرى. وتعد كذلك هيمنة العائلات التجارية من السمات الأخرى الشائعة للاقتصادات السياسية الخليجية، حيث تستفيد الشركات العائلية الناجحة في الإمارات كذلك من تمدد الروابط الحكومية والمالية الخارجية. وفي الروابط الموجودة بين الإمارات ومصر، نلمس تمثيلا واسعا لأركان المصالح التجارية الإماراتية، من البنوك، والبيع بالتجزئة، إلى الإنشاءات، والطاقة، والزراعة. وتعتبر العلاقات المالية للإمارات مع مصر طويلة الأمد وعميقة، كما يتوقع المرء بالنظر إلى موقع مصر في المنطقة سياسيا واقتصاديا. وسيتضح للغاية - تبعا لذلك - الأساس المنطقي للاستثمار الإماراتي في مصر في عام 1975 في القطاع المصرفي، حيث كانت الإمارات قد بدأت للتو في تشكيل مجتمع مالي. وبمرور الوقت، تبدلت الأدوار وأصبح هناك نفوذ كبير للكيانات الإماراتية في الاقتصاد المصري. ويشير الاستخدام الحالي لهذه الشبكات والروابط، المستخدمة من قبل الدولة الإماراتية،

---

[94] - إعمار مصر، https://www.emaarmisr.com/ar

[95] - Jones, "Emaar Unveils Blueprint for US$4 Billion Cairo Heights", Business Intelligence Middle East, 18 Aug. 2005.

[96] - داماك العقارية، "لمحة عن داماك"، متاح من خلال الرابط: https://www.damacproperties.com/ar/about-damac/

[97] - Anon., "Damac to Launch Egypt Projects", Trade Arabia, 22 July 2007.

[98] - Oxborrow, "Arabtec Hites Back at Egypt Housing Minister over 'Limited Project'", The National, 10 Dec. 2015.

[99] - Anon., "Amer Group Divests Equity in Arabtec Egypt", Mubasher, 19 Feb. 2013.

إلى التراكم - مع مرور الوقت - للروابط بين العائلات الحاكمة، والتجار، والكيانات المرتبطة بالدولة، مع القدرة على إشراك الاقتصاد السياسي في مصر.

لا يكون الربط بين المصالح الخاصة ومصالح الدولة بالضرورة لأجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، بل هو نمط من أنماط تكوين الشبكات النخبوية، وبناء توافق في الآراء. حيث إن أهداف النخب الاقتصادية والسياسية متشابكة. والزعم الثاني: يتمثل في أنه حينما يصبح التدخل السياسي أحد أولويات الدولة، تصبح روابط الاستثمار تلك موارد لفن إدارة الشؤون الاقتصادية. فمن خلال الشراكات مع الكيانات والمصالح التجارية، تكون الدولة قادرة على تنظيم نهج المساعدات متعدد المتغيرات. وفي إطار حالتنا التي تخص مصر، شمل ذلك؛ الأمن الغذائي، والاستقرار النقدي، وخلق فرص العمل في قطاع الإنشاءات، وقطاعات الأعمال ذات المهارات المنخفضة، من خلال مبادرات الإسكان، وزيادة تدفق الصفقات لصالح القطاع المصرفي المحلي.

ماجد الفطيم	تأسست المجموعة من قبل رجل الأعمال ماجد الفطيم عام 1992 [100].	في عام 2002، بدأت شركة "ماجد الفطيم القابضة" عملياتها في مصر مع المعادي سيتي سنتر [101].
الظاهرة	صاحب السمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان (رئيس مجلس إدارة الشركة الأم "العين"، والحاكم الحالي لمنطقة أبو ظبي الغربية).	أبرمت "الظاهرة" عقدا مثيرا للجدل مع الحكومة المصرية في أواخر التسعينات لاستصلاح الأراضي الصحراوية في توشكى. وفي عام 2007، استحوذت مجموعة "الظاهرة" على شركة "نافيجيتور انفستمنتس Navigator Investments" بالتعاون مع حكومتي مصر والإمارات [102].
جنان للاستثمار		حصلت جنان على حوالي 40 ألف فدان في مصر في الفترة بين عامي 2007 و2008 [103].
تغليف للصناعات	سيف أحمد الغرير (المؤسس ورئيس مجلس إدارة الشركة الأم "مجموعة الغرير"). شركة "تغليف للصناعات" هي شركة خاصة مملوكة لمجموعة الغرير، ومقرها في دبي، بالإمارات العربية المتحدة [104].	في عام 2006، تم تشكيل "تغليف للصناعات TI"، عبر دمج خبرة وقوة ثلاث شركات، هي: - "تكنوباك Technopack"، مدينة السادس من أكتوبر، مصر، (1989). - "AKPP"، صحار، عُمان، (1996).

[100] - ماجد الفطيم، "من نحن"، متاح من خلال الرابط: https://www.majidalfuttaim.com/en/who-we-are

[101] - ماجد الفطيم، "سيتي سنتر المعادي"، متاح من خلال الرابط: https://www.majidalfuttaim.com/ar/what-we-do/our-industries/shopping-malls/city-centre/city-centre-maadi

[102] - ماهر ميلاد إسكندر وشركاه للمحاماة، "مصر: أرض الفرص"، متاح من خلال الرابط: http://mahermiladiskander.com/wp-content/uploads/2016/04/agribus-empty.pdf

[103] - El Gamal, "Abu Dhabi's Jenaan Changing Policy in Egypt to Grow Wheat – Chairman", Reuters, 25 Nov. 2013.

[104] - تغليف للصناعات، "تاريخنا"، متاح من خلال الرابط: www.ti-films.com/en/corporate/history

		- "دبي بولي فيلم Dubai Poly Film"، دبي، الإمارات العربية المتحدة، (1998).
مساعدات الغذاء/ منحة (مليون طن من القمح)	دائرة المالية بإمارة أبو ظبي.	صيف 2008 [105].

جدول رقم (7): الأغذية والزراعة: مساعدات الإمارات واستثماراتها في مصر

7- أثر المساعدات والاستثمارات الإماراتية في مصر

شمل التدخل الاقتصادي الإماراتي في مصر القطاعات الرئيسية لكلا الاقتصادين. وتشير الاستثمارات ومساعدات الإمداد بالقمح إلى اهتمام أمني مشترك يتمثل في تحقيق: الأمن الغذائي للإمارات، والاستقرار الغذائي لمصر. لقد غرق الاستثمار الإماراتي في مجال إنتاج الغذاء في مصر في نزاع، حيث تعرضت المؤسسات القانونية التي قد تسهّل الاستثمار لبعض آليات التفاعل عبر الحدود. كما يلعب الاستثمار الإماراتي في مشاريع الإنشاءات الضخمة في مصر لصالح القوى الإماراتية في الكيانات المرتبطة بالدولة، والتي يمكنها إدارة أهداف التنمية المعتمدة على قطاع عقاري واسع النطاق، مدعومة بواسطة القطاع المصرفي الذي يقرض الكيانات العقارية والإنشائية بقوة. ويمكن للقطاع المصرفي في دولة الإمارات تمديد خطوط الائتمان الكبيرة تلك على وجه التحديد، لأن الودائع الحكومية من عائدات النفط تذهب إلى البنوك المحلية، ثم يتم تقييدها حصرا على الأدوات الاستثمارية. ولا تفضل البنوك المحلية أدوات الدين المعقدة، لذا فإن قروض الإنشاءات والعقارات المدعومة بالأصول تكون مفضلة. ويتم ربط المستفيدين من هذا الوضع مرة أخرى بالدولة من خلال هيكل الملكية. وهي بذلك دورة من العائدات والتمويل تقع بشكل انسيابي مع أربع جهات منتفعة متشابكة: الدولة، والعائلات الحاكمة، والكيانات التجارية، والبنوك.

تعد تجربة المساعدات والاستثمار الموجهين نحو تطوير الإسكان منخفض الدخل في مصر عبر مشاريع "أرابتك" دليلا على الروابط بين أهداف السياسة الخارجية الإماراتية. الجدير بالذكر أن مشاريع "أرابتك" لم تكتمل، ومن المحتمل ألا تمضي قدما، وذلك لعدد من الأمور، من ضمنها؛ إعادة ضبط معايير مجموعة الشركات التي تتخذ من الإمارات مقرا لها، وقرار ملكيتها المدعوم من الدولة بشأن حماية مثل هذا الاستثمار الضخم في مصر [106]. كان هذا الرابط في قلب برامج الاستثمار الأجنبي المباشر المعلنة في مستهل حكم السيسي. ولكن، مع تحول الديناميات الداخلية لشركة "أرابتك" لتشمل هيكلا مؤسسيا مرتبطا بشكل أكبر بدولة الإمارات وأدوات الاستثمار فيها ("آبار"، و"شركة الاستثمارات البترولية الدولية [آيبيك IPIC]")، تضاءل الاهتمام بجدوى الاستثمار العقاري المصري. حيث اتضح أنه ليس "صفقة جيدة".

حسبما تدل الكتابات المتوسعة حول المساعدات والاستثمار الموجهين من قبل المانحين الغربيين، هناك عدد من العثرات التي قد نتوقع حدوثها في مصر مع امتصاص المساعدات الخليجية بعد عام 2011. حيث لدينا على الأقل بعض الأدلة الأولية على أن الدعم الهائل من قبل الخليج لا يؤدي بالضرورة إلى تسريع الإصلاح الاقتصادي أو تخفيض العجز في الميزانية المصرية. وقد تأخرت مصر في الذهاب إلى صندوق النقد الدولي للحصول على حزمة قروض حتى عام 2016، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى توافر المساعدات والقروض الخليجية بعد عام 2011، وبشكل متزايد بعد عام 2013. وحيث إن المساعدات والقروض الخليجية المقدمة لمصر كانت غير مقيدة (غير مشروطة) – أي: إنه لم تكن هناك قيود أو

[105] - وكالة أنباء الإمارات "وام"، خليفة يتبرع بمليون طن من القمح لمصر، Gulf News, 20 Apr. 2017.

[106] - Arnold and Torchia, "UAE's Arabtec Says No Progress on Egypt Housing Project", Reuters, 2 Sept.2015.

تغييرات قسرية بخصوص السياسة المصرية أو السياسة النقدية - لم يكن لدى مصر سوى حافز ضئيل للإصلاحات الاقتصادية. كانت هدية دول الخليج لإدارة السيسي في مستهل حكمه هي القدرة على رفع الإنفاق العام. ولكن النتائج المترتبة على ذلك تمثلت في الضغط التضخمي، وأزمة العملة المتصاعدة، وجدول أعمال الإصلاح الضريبي المتوقف، وأجندة تخفيض الدعم. وبحلول شهر نوفمبر من عام 2016، قامت مصر بتخفيض قيمة عملتها، وانتقلت إلى "نظام سعر الصرف العائم"، والبنك المركزي غير قادر على حفظ قيمة الجنيه المصري مع تضاؤل الاحتياطيات وزيادة الضغوط التضخمية [107]. وعنى ذلك للمصريين العاديين تقليصا حادا في قيمة مدخراتهم، ولكن بالنسبة لحزمة صندوق النقد الدولي المشروطة، فقد أعاد تخفيض قيمة العملة بعض المصداقية إلى السياسة النقدية المتبعة من قبل الحكومة، حيث سيكون للحكومة سيكون دور أقل في إدارتها عبر عملة تم تعويمها. لقد كانت المساعدات العينية المقدمة عبر منتجات النفط والغاز وسيلة للتخفيض الضئيل الذي حدث في الميزانية المصرية، ولكن كأثر تحايلي وليس كهدف للسياسة. ولا يعد التوسع المالي بالضرورة خيارا سيئا للسياسة، ولكن السؤال هو كيف يمكن للتوسع المالي، الذي تدعمه المساعدات الخليجية، أن يلبي الاحتياجات السياسية والاقتصادية لدولة تمر بأزمة. يقدم الجدول رقم (8) صورة أكثر تفصيلا عن مسار الميزانية المصرية على مدار الفترة من 2011 إلى 2016، مع الإشارة إلى مصادر سد العجز في الميزانيات.

إن ما يكمن في نهج المساعدات والاستثمارات الإماراتية في مصر هو مرونتها وانخراطها المباشر مع الحكومة، وليس في شروط الإصلاح، ولكن في البناء على قضايا المنفعة الاقتصادية المتبادلة. ويعد هذا انحرافا خطيا عن معايير المساعدات الغربية ومعايير المساعدات الإنمائية، وربما يكون نمطا مرحبا به للتعاون الجنوبي-الجنوبي. على الناحية الأخرى، يتمثل خطر التدخل الأمني القائم على المنفعة في أن أُفُقه قصير الأجل واعتماده على مؤسسات الدولة من المرجح أن يرسخ مؤسسات الدولة القمعية ومصالح النخبة في مصر. كما أن آلية "من دولة إلى دولة" لا تترك مجالا كافيا للمجتمع المدني للمشاركة في خلق فرص العمل الموازية وبرامج الحماية الاجتماعية.

السنة المالية	عجز الموازنة	مصادر سد عجز الموازنة
2012-2011	23 مليار دولار (11٪ من الناتج المحلي الإجمالي "GDP")	الاقتراض المحلي (الذي وصل إلى 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي) واحتياطيات النقد الأجنبي. بالإضافة إلى "سندات المغتربين" [108] التي صدرت للاستفادة من مدخرات المغتربين المصريين في منطقة الخليج العربي.
2013-2012	(14٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	أدى عجز الموازنة المتصاعد إلى رفع إجمالي الدين العام إلى 98٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2013، للمرة الأولى منذ يونيو 2007. بلغ إجمالي الدين المحلي للفرد الواحد 2477 دولارا في يونيو 2013، بينما كان نصيب الفرد من الدين الخارجي أقل، حيث بلغ 490 دولارا.
2014-2013	(13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	بلغت المساعدات المالية والوقود التي تلقتها مصر من الجهات المانحة الخليجية الأربعة (قطر، والكويت، والإمارات، والسعودية) خلال عام 2013 ما يقارب 20 مليار دولار، أي ما يعادل 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

[107] - Kholaif, "Egypt Free Floats Its Currency", Wall Street Journal, 3 Nov. 2016.

[108] - تسمى أيضا "سندات الشتات"، وهي تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، سواء كانت مدخرات أو مساعدات لأسرهم وأقربائهم. (المترجم).

		ستساعد منح الوقود المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي في خفض الإنفاق، بشكل غير مباشر، من خلال خفض تكلفة دعم الوقود. وقد يتم تخصيص بعض المساعدات العربية الخليجية كمنح خارجية في الميزانية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي أيضا إلى تقليص العجز. وعلى الناحية الأخرى، كان للمنحة المقدمة من دول الخليج أثرها الكبير على الاحتياطيات الأجنبية للبلاد و"ميزان المدفوعات (BOP)". فللمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، تحول مؤشر ميزان المدفوعات في البلاد إلى فائض بلغ 0.2 مليار دولار في يونيو 2013، من عجز قدره 11.3 مليار دولار في العام السابق، ويرجع ذلك أساسا إلى تدفقات الأموال من دول الخليج.
2015-2014	(11٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	في يوليو 2014، بعد أسبوعين فقط من توليه المسؤولية، قرر السيسي خفض دعم الوقود - والذي شكل في المتوسط 20٪ من الإنفاق العام في مصر في الفترة من 2008 إلى 2012 - بما يتراوح بين 40 إلى 50 مليار جنيه مصري (5.2 إلى 6.6 مليار دولار). جاء الخفض قبل الانخفاض الكبير في أسعار الوقود العالمية التي بدأت في أواخر عام 2014، ما أدى إلى انخفاض الأسعار بمقدار النصف عما كانت عليه في بداية السنة المالية في مصر. هذا من شأنه أن يساعد الحكومة على زيادة خفض فاتورة الدعم، وكذلك العجز في الميزانية.
2016-2015 (أُعلنت المسودة في 19 يونيو 2015)	(المستهدف 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	الإيرادات العامة المتوقعة يمكن أن تبلغ نحو 612 مليار جنيه مصري (80.26 مليار دولار)، بزيادة قدرها 26٪. الإنفاق المتوقع سيبلغ نحو 885 مليار جنيه، بزيادة 20٪. وعلى الناحية الأخرى، أظهر تقرير صادر عن وكالة التصنيف الائتماني "موديز Moody's" أن الزيادة المتوقعة في الإيرادات بنسبة 26 ٪، وزيادة حصة الضرائب إلى 70٪ من إجمالي الإيرادات مقارنة بنسبة 57٪ في الفترة من 2013 إلى 2014، ستعتمد على التنفيذ السريع للإصلاح الضريبي. تتوقع "موديز" إيرادات ضريبية أقل مما تتوقعه مسودة الميزانية. علاوة على ذلك، أشار تقرير "موديز" أيضا إلى أن مصر تواجه "انخفاض التبرعات في الميزانية"، والتي ستتقلص إلى 2.2 مليار جنيه في السنة المالية 2015-2016 مقارنة بمبلغ 25.7 مليار جنيه في السنة المالية 2014-2015، و95,9 مليار جنيه في السنة المالية 2013-2014، وفقا لمسودة الميزانية.

جدول رقم (8): مسار الميزانية المصرية في الفترة من 2011 إلى 2016

المصادر: وكالة موديز، ورويترز، ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية

8- الخلاصة

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالقدرة على إنشاء مشاريع مساعدات أجنبية بنهوج جديدة فيما يتعلق بخلق فرص العمل والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وكانت الاستثمارات الإماراتية في مصر واقتراح بناء عاصمة جديدة مثالا محتملا [109]. وكانت الاستثمارات القطرية في الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء مثالا محتملا آخر [110]. لكن ذلك النجاح يعتمد على الأهداف الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي في محافظ المساعدات الخاصة بها. وإذا كان الأمن هو شاغلها الأساسي، فلا ينبغي لنا أن نتوقع رؤية معجزات اقتصادية كبيرة (أو انفتاحات سياسية) تمتد عبر شمال أفريقيا. ومن المرجح أن تمثل الضغوط الداخلية في دول الخليج نفسها عقبات محتملة أمام زيادة المساعدات أو إطالة أمدها، بناءً على مخاوف مالية، وأصداء أو ارتدادات سياسية في شكل تهديدات داخلية لأمن الدولة.

تشير النتائج هنا إلى أن أهداف المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من توافرها من خلال ثروة الموارد المتاحة، إلا أنها ليست مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلب أسعار السلع الأساسية تلك. وهناك أمثلة لحالات ارتفاع أسعار النفط لم تزد فيها المساعدات مع زيادة العائدات الناتجة عن موارد الدولة. علاوة على ذلك، نحن في الوقت الحالي في مناخ تتناقص فيه عائدات النفط، بينما تزداد وعود المساعدات الخليجية (معظمها صادر من قبل المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة)، على الأقل بالنسبة للدول التي تم تحديدها كشركاء استراتيجيين في أمن الخليج.

على عكس التصريحات العلنية والتحليل السائد لدوافع المساعدات العربية الخليجية القائمة على التقاليد الثقافية والدينية للأعمال الخيرية، دفعتُ بأنه بناءً على تمتع دول الخليج بالقدرة المالية على العطاء، فقد وجهت تلك الدول المساعدات والاستثمارات الأجنبية المدعومة من قبل الدولة لتحصيل أهداف سياسية. وربما يكون النفور الثقافي الخليجي من النقاشات العامة حول فن إدارة شؤون الدولة الاقتصادية هو الذي يعزز اتجاه التفضيلات إلى المساعدات الأجنبية الثنائية، أو غير المرنة "القابلة للتكيف"، أو "غير المنسقة"، ويشجع أكثر كذلك على تقديم تبرعات خاصة ذات آثار سياسية لا تعد ولا تحصى. ومع توسع فن إدارة شؤون الدولة الاقتصادية في الخليج على المستوى الإقليمي وخارجه، سيتم اختبار قدرة الدولة على ربط مصالح القطاعين العام والخاص، ما يوفر لحظة مهمة للغاية من أجل تقييم الطبيعة المتطورة للمصادر المحلية للسلطة السياسية والاقتصادية داخل دول الخليج العربي. وستختبر المواقع المستفيدة من هذه التدخلات حالات ما إذا كانت نماذج المساعدات والاستثمارات الأجنبية المقدمة من "دولة إلى دولة"، أو "دولة إلى قطاع خاص"، أو "مجتمع مدني"، أكثر فاعلية في خلق فرص اقتصادية وحراك اجتماعي

[109] - Parasie, "Egypt Unveils Plans for New Capital City: Development to Receive Support for UAE", Wall Street Journal, 14 Mar. 2015.

[110] - Bailey and Willoughby, "Edible Oil: Food Security in the Gulf, Energy, Environment and Resources", Chatham House Briefing Paper, 1 Nov. 2013.